السكان والتنمية الزراعية في الوطن العربي

م . م محمد خضير كلف الحويس
مديرية تربية القادسية

mohammed.kilef1980@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٠/٤/٢

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٥/١٨

الخلاصة :

تناول البحث الخصائص السكانية في الوطن العربي واهم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي يمكن لها ان تنهض بالجانب الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) وحتى الوصول الى تحقيق التنمية الزراعية فيه ، فواقع الانتاج الزراعي يدل على ان الوطن العربي يمتلك الامكانيات الكبيرة في تحقيق التنمية المنشودة اذا ما تم استثمارها بشكل فاعل وحقيقي ، اذ شهد الانتاج الزراعي زيادة ملحوظة خلال المدة (١٩٨٢ – ٢٠١٦) على الرغم من هذه الزيادة الا انها لا تتناغم مع الزيادة في اعداد السكان فيه مما تعرض الى عدة مشاكل من جراء الزيادة السكانية وضغطها على هذا القطاع الحيوي ، وخلص البحث الى ان الوطن العربي يمتلك حجم سكاني كبير وصل الى (49.٤٢٣) مليون نسمة خاصة في الفئة العاملة يؤهله الى الاستثمار في التنمية الزراعية كما يمتلك الوطن العربي مساحات زراعية كبيرة وصلت الى (٧٢٠٣٢,٠٨) الف هكتار وبكمية انتاج وافرة وصلت الى(١٩٦٠٥٢) الف طن فضلا عن امتلاكه ثروة حيوانية كافية وصلت اعدادها الى (٣٥١٧١٢,٣) راسا من مختلف الانواع ، وهذا يعد مؤشر جيد على ان الوطن العربي يمكن ان يحقق اكتفاءاً ذاتيا اذا ماتم استثمار امكاناته الطبيعية والبشرية استثمارا كفوءاً .

الكلمات المفتاحية : السكان – التنمية الزراعية – الامكانيات الطبيعية – الامكانيات البشرية – مشكلة نقص الغذاء

Population and agricultural development in the Arab world

Researcher: Mohammad Khudair kilef Al-Huwais

The General Directorate of Education for Qadisiyah

(mohammed.kilef1980@gmail.com)

received date: 2/4/2020

Acceptance Date: 18/5/2020

Abstract:

The research dealt with population characteristics in the Arab world and the most important natural and human potential that can advance the agricultural sector in both its (plant and animal) sectors, and then achieve agricultural development in it. The reality of agricultural production indicates that the Arab world has great potential in achieving the desired development if it is invested effectively. And real, as agricultural production witnessed a noticeable increase during the period (1982 - 2016) despite this increase, but it is not consistent with the increase in the population in it, which exposed to several problems due to population pressure on this vital sector, and the research concluded that the Arab world is full A large population size reached (423,49) million people, especially in the working class, which qualifies it to invest in agricultural development. The Arab world also owns large agricultural areas that amounted to (72032.08) thousand hectares and a generous amount of production that reached (196052) thousand tons in addition to owning wealth Adequate animal numbers reached (351712.3) head of various types, and this is a good indication that the Arab world can achieve self-sufficiency if what has been done is to invest its natural and human potentials .efficiently

Key words: population , agricultural development, natural potential, human potential, food shortage problem.

المقدمة :-

يعد السكان العامل الرئيسي في أي عملية تنموية بل هو المحرك الاساس في كل جوانبها التنموية (الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي – السياسي) ، تعد العلاقة بين العامل البشري والتنمية من ابرز الموضوعات التي اتجهت اليها الدراسات الحديثة نظرا لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هذه العلاقة ، كما وتسهم دراسة السكان والتنمية في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية و التنموية ، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل أثار المتغيرات السكانية على عملية التنمية ، فموضوع التنمية ذو ارتباط وثيق بالسكان ، اذ يصعب الاشارة الى العملية التنموية بدون ان يكون للسكان الدور الاساسي فيها والعكس ايضا صحيح وذلك لان كل واحد من هذه المفاهيم مرتبط بالأخر ارتباط كبير، ومتأثر به بدرجة او بأخرى وقد تصل احيانا هذه العلاقة الى درجة الترابط والتشابك، وتعد التنمية الزراعية واحدة من اهم تلك العلاقات التي يكون للسكان الدور الاساسي والفاعل في ايجادها واختيار المحصول ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للسكان التي تتلائم ومتطلبات العملية التنموية في الوطن العربي ، وعليه برزت فكرة هذا البحث ليسلط الضوء على السكان ونموهم وعلاقتهم بتنمية الزراعة .

فمشكلة البحث : تبرز من خلال معرفة اهمية القطاع الزراعي بالنسبة لحياة السكان والعملية التنموية التي تساعد بدرجة كبيرة على النهوض بالواقع الغذائي لسكان الوطن العربي ويمكن ان تصاغ هذه المشكلة بعدة تساؤلات وهي :

١- هل يمتلك الوطن العربي امكانات تساعده في تحقيق تنمية زراعية جيدة ؟

٢- ما اوجه العلاقة بين السكان وتنمية القطاع الزراعي في الوطن العربي ؟

٣- هل هناك مشاكل يتعرض لها السكان في الوطن العربي ؟

اما فرضية البحث : فتقوم على اساس العلاقة المتأصلة ما بين اعداد السكان والتنمية الزراعية والتي يمكن معرفتها من خلال الفروض الاتية :

١- يمتلك الوطن العربي امكانات طبيعية وبشرية كبيرة يمكن استثمارها في التنمية الزراعية .

٢- يوجد عدم توازن ما بين السكان والزراعة اذ تترجح فيها كفة السكان على المحاصيل الزراعية ، وللسكان القدرة في تحقيق هذا التوازن من خلال التنمية الزراعية .

٣- هناك عدة مشاكل يتعرض لها السكان تحد من عمليات التنمية يمكن التغلب عليها بالارادة والسعي الحثيث للحكومات العربية .

هدف البحث : يهدف البحث الى معرفة الامكانات التي يتمتع بها الوطن العربي وبالاخص المساحات الزراعية المستغلة بالزراعة وغير المستغلة فضلا عن معرفة عدد السكان ونموهم وكثافتهم فضلا عن معرفة المشكلات التي يعاني منها السكان بالوطن العربي واهمها مشكلة نقص الغذاء

اهمية البحث : تبرز من خلال ما ظهرت من مشاكل كبيرة في الوطن العربي تتعلق بالأمن الغذائي للسكان ، واهمية معالجتها من خلال استثمار ما موجود من امكانات في عملية التنمية الزراعية باستخدام افضل الطرق والوسائل لذلك .

حدود البحث : تتمثل حدود البحث المكانية بالوطن العربي الذي يقع ما بين دائرتي عرض (٢,٥ جنوبا – ٣٧،٥ شمالا) تقريبا وبين خطي طول (١٧ غربا – ٦٠ شرقا)[١] .

وهو بهذا الامتداد الكبير والاتساع العظيم حيث بلغ امتداده من المحيط الاطلسي غرابا الى الخليج العربي شرقا (٦٠٠٠ كم) وكما يكون امتداده من الجنوب عند الحدود الجنوبية للسودان والى اقصى الشمال عند الحدود الشمالية للعراق وسوريا نحو(٤٠٠٠

كم) ويطل من الجنوب الشرقي على الخليج العربي ومن الشرق تحده سلاسل جبال زاكروس ومن الغرب المحيط الاطلسي وفي الشمال البحر المتوسط وسلسلة جبال طوروس ومن الجنوب الارض الافريقية والساحل الاسيوي[٢] خريطة رقم (١)

اما زمانيا فقد تراوحت مدته على وفق البيانات المستحصلة للمدة ما بين (١٩٧٠ – ٢٠١٨) .

خريطة رقم (١)

المصدر : شبكة المعلومات (الانترنت) www magazine-geo.blogspot.com.

منهج البحث : تم الاعتماد على المنهج النظامي الذي يبحث في الخصائص الطبيعية والبشرية التي يمتلكها الوطن العربي ودعم بالمنهج التحليلي الذي يستطيع من خلاله التوصل الى تحديد الظاهرة ومن ثم تحليلها للوصول الى نتائج علمية دقيقة تهم السكان والتنمية الزراعية .

منهجية البحث : تناول البحث مقدمة وثلاثة مباحث شملت المقدمة الاطار النظري للبحث وتناول المبحث الاول السكان (نموهم – تركيبهم – كثافتهم) وواقع الانتاج الزراعي بالوطن العربي اما المبحث الثاني فتطرق الى امكانات التنمية الزراعية ، ودرس المبحث الثالث مشكلات نقص الغذاء ومشكلة التصحر .

المصطلحات والمفاهيم : يركز البحث على ثلاث مفاهيم اساسية يدور حولها موضوع البحث :

١- **السكان :** هم مجموعة من الناس يستوطنون بقعة معينة من الارض وهم ثروة الامة البشرية ولا يوجد وجه مقارنة بينها وبين الثروات الطبيعية فهم الذين يحرثون الارض ويديرون المصانع وهم العقول العلمية التي تفكر وتبدع فلولاهم لمى عمرت الارض وما جادت بخيراتها وما اقيمت المدينة والحضارة[٣] .

٢- **التنمية الزراعية :** هي قدرة المحافظة على الانتاجية سواء في المزرعة او على مستوى الدولة في مواجهة الازمات والصدمات ، التي قد تكون الجفاف او زيادة كبيرة في اسعار المواد الاولية المتمثلة في البذور والاسمدة وغيرها[٤] .

٣- **الامن الغذائي :** حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وقدرة استغلالها (الحصول عليها)، ومن ثم فإن الامن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء[٥].

المبحث الاول

خصائص السكان وواقع الانتاج الزراعي في الوطن العربي

اولا : خصائص السكان :-

يعد السكان بما يمثله من خصائص ديموغرافية ذا اهمية كبيرة في عملية التنمية الزراعية ، بل لا توجد تنمية بدون وجود العنصر البشري الذي يعمل على استدامة وتنمية الموارد ومن ضمنها الزراعة فجميع مراحل العملية الزراعية تحتاج الى الانسان في ادارتها وادامتها ، والوطن العربي يمتلك هذه اليد العاملة والتي ان تم استثمارها وتوجيهها نحو عملية التنمية الزراعية ستظهر النتائج العملية واضحةً على الواقع الغذائي في الوطن العربي خاصة وان الوطن العربي في العديد من اجزاءه يتعرض الى ازمات في الغذاء وزيادة في معدلات الفقر نتيجة لعدة عوامل واسباب سيتم التطرق لها وايضاحها خلال عرض الخصائص الديمغرافية للسكان وعلى النحو الاتي :-

١ – **حجم السكان ونموهم :-** يطلق على حجم السكان عدد السكان المطلق في منطقة معينة . ونموهم فهي الزيادة التي تطرا على حجم السكان وعناصرها ثلاثة (المواليد والوفيات والهجرة) وتشترك جميع هذه العناصر في تزايد اعداد السكان[٦] .

يتميز وطننا العربي بارتفاع معدلات الزيادة السكانية الذي شهد تذبذبا وانخفاضا في معدلاته بين عاملي (١٩٧٠ – ٢٠١٨) اذ تتراوح ما بين (٣,٨٩% و٢,٠٦ %) لكليهما على التوالي .

لا يختلف الوطن العربي عن سائر دول العالم الاخرى في مسار العالم لنمو السكان باستثناء بعض الحقب الزمنية التي شهدت فيها اقطار عربية نموا سكانيا عاليا ، فبعد ان كان هناك تقارب في معدلات زيادة السكان ازدادت الفجوة واتسعت في اواسط القرن العشرين غير انها بدأت بالتقلص ولكن بصورة بطيئة ، اذ عانت الدول النامية من مشكلات عديدة فهي من جهة ماتزال تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهي من جهة اخرى تعاني من ارتفاع نسبي في معدل السكان غير ان هذه المعاناة تظل نسبية لكونها ناجمة عن استمرار تخلف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان[٧] .

اذ ازداد عدد السكان في الوطن العربي بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٠ أي منذ السبعينيات من القرن العشرين والبالغ (١٣١,٨٦٥ نسمة) وحتى عام ٢٠١٨ ليسجل (٤٢٣,٤٩ نسمة) وهذه الزيادة الكبيرة ترجع الى التطور السريع في مجمل مجالات الحياه ، وعلى اثر ذلك حقق الواقع الصحي في الدول العربية تطوراً ايجابياً ، اذ قلت الوفيات وخاصة وفيات الرضع مع بقاء الولادات مرتفعة لغياب الوعي الاسري في اوساط العائلة مما زاد بشكل ملحوظ من عدد السكان بالوطن العربي ، فضلا عن بدء مشاريع التنمية التي شملت القسم الاعظم من الدول وهذا ما دفع بعض الدول خاصة النفطية منها من ان تعتمد على

المهاجرين من العام وخاصة من دول اسيا لحاجتها الشديدة الى الايدي العاملة ، من ما جعل ميزان الهجرة يرتفع لصالح تلك الدول ، جدول رقم (١) .

٢- السكان (توزيعهم وكثافتهم):-

أ – توزيع السكان :- ينتشر السكان في الوطن العربي على جزئيه الاسيوي والافريقي ويكون هذا التوزيع بنسب متباينة حيث يكثر في الجزء الافريقي بواقع (٧٤%) و (٢٦%) بالجزء الاسيوي في عام (١٩٧٠) ، اما في عام (٢٠١٨) فأظهرت النسبة ارتفاع في الجانب الاسيوي وتناقص في الجانب الافريقي اذ سجلت نسبة (٦١ %) في الجانب الافريقي و (٣٩ %) في الجانب الاسيوي أي بواقع زيادة حوالي (١٢%) ، ويتكون الوطن العربي من ٢٢ دولة تسعة منها في قارة افريقيا و ١٣ دولة في قارة اسيا ، اما عدد السكان في الوطن العربي فقد بلغ عام ٢٠١٨ (٤٢٣,٤٩نسمة) موزعة على مستوى الدول العربية ، كما مبين في جدول رقم (١) .

اما على مستوى الاقاليم التي قسمت الى اربعة مجاميع على اساس ديمغرافي[٨] ، كما في الجدول (٢) الذي يوضح التباين في توزيع السكان حسب المجاميع الاربعة ، اذ يظهر من هذا التوزيع ان هناك ارتفاع كبير بعدد السكان في اقليم الجزيرة العربية اذ سجلت زيادة تقدر ب(٧٢) مليون نسمة فبعد ان كانت عام (١٩٧٠) (١٤,١٨٣) مليون نسمة ازدادت لتسجل (٨٦,٠٧٣ مليون نسمة) وبنسبة وصلت الى (٢٠%) من اجمالي نسبة سكان الوطن العربي ، وهذا يعكس مدى التطور الذي حصل في هذا الاقليم وعلى جميع المجالات واهما مجال التنمية الاقتصادية التي جلبت اليد العاملة فضلا التي عملت في اغلب القطاعات الحيوية .

كما ان للبيئة علاقة جدا واضحة بتأثيرها التجمعات السكانية في الوطن العربي وهذه تكون واضحة في الصحراء الواسعة ذات النفور السكاني، والمناطق السهلية ذات الجذب التي تتوافر فيها المياه والتربة كوادي النيل والرافدين وشمال المغرب العربي كما ان للعوامل البشرية (التاريخية والاجتماعية والسياسية) اثر في خريطة توزيع السكان .

جدول (١)

تباين عدد السكان في الوطن العربي بين عامي (١٩٧٠ – ٢٠١٨)

ت	الدولة	عدد السكان ١٩٧٠ مليون نسمة(*)	عدد السكان ١٩٩٠ مليون نسمة(**)	عدد السكان ٢٠١٠ مليون نسمه(*)	عدد السكان ٢٠١٨ مليون نسمه (***)
١	مصر	٣٥,٥٧٥	٥٣,٢٧٠	٨٤,٤٧٤	٩٩,٣٧٦
٢	الجزائر	١٧,٧٤٥	٢٥,٣٦٣	٣٥,٤٢٣	٤٢,٠٠٨
٣	السودان	١٥,٠٣٩	٢٥,٧٥٢	٣٤,١٩٢	٤١,٥١١
٤	العراق	١٠,٢١٠	١٧,٣٧٣	٣١,٤٦٧	٣٩,٣٤٠
٥	المغرب	١٥,٣١٠	٢٤,٤٨٧	٣٢,٣٨١	٣٦,١٩٢
٦	المملكة العربية السعودية	٥,٧٤٥	١٤,٨٧٠	٢٦,٢٤٦	٣٣,٥٥٤
٧	اليمن	٦,٣٩١	١١,٢٧٩	٢٤,٢٥٦	٢٨,٩١٥
٨	سوريا	٦,٣٧١	١٢,١١٦	٢٢,٥٠٥	١٨,٢٨٤
٩	الصومال	٣,٦٠٠	٨,٦٧٧	٩,٣٥٩	١٥,١٨٢

١٠	تونس	٥,١٢٧	٨,٠٩٩	١٠,٣٧٤	١١,٦٥٩
١١	الاردن	١,٦٢٣	٤,٢٥٩	٦,٤٧٢	٩,٩٠٣
١٢	الامارات	٢٢٥ الفا	١,٦٧١	٧,٥٠٢	٩,٥٤١
١٣	ليبيا	١,٩٩٤	٤,١٥١	٦,٥٤٦	٦,٤٧١
١٤	لبنان	٢,٤٤٣	٢,٥٥٥	٤,٢٥٥	٦,٠٩٣
١٥	فلسطين	١,٠٩٦	٢,٩٧٠	٤,٤٠٩	٥,٠٥٣
١٦	الكويت	٧٤٤ الفا	٢,١٤١	٣,٠٥١	٤,٩٧١
١٧	عمان	٧٤٧ الفا	٢,٠٠٠	٢,٩٠٥	٤,٨٣٠
١٨	موريتانيا	١,١٤٩	٢,٠٠٣	٣,٣٦٦	٤,٥٤١
١٩	قطر	١١١ الفا	٤٨٦ الفا	١,٥٠٨	٢,٦٩٥
٢٠	البحرين	٢٢٠ الفا	٥٠٣ الفا	٨٠٧ الفا	١,٥٦٧
٢١	جيبوتي	١٦٢ الفا	٥١٧ الفا	٨٧٩ الفا	٩٧٢ الفا
٢٢	جزر القمر	٢٣٨ الفا	٤٧١ الفا	٦٩١ الفا	٨٣٢ الفا
	مجموع السكان	١٣١,٨٦٥	٢٢٣,٠٣٦	٣٥٠,٦٩١	٤٢٣,٤٩

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

(*) (www.worldmeters . info)world population prospects . the 2018 revision

(**) عبد العباس فضيخ الغريري وسعدية عاكول الصالحي وسيداتي ولد الداه ، جغرافية الوطن العربي (دراسة لمعوقات تكامله الاقليمي) ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص١٧٨ .

(***) Barry Mirkin, "Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities", Arab Human Development Report, Page 30. Edited.

جدول رقم (٢)

توزيع السكان بحسب الاقليم للاعوام (١٩٧٠ – ٢٠١٨)

الاقليم	اعداد السكان ١٩٧٠ مليون نسمة	(النسبة المئوية %) من سكان الوطن العربي	عدد السكان ٢٠١٨ مليون نسمة	النسبة المئوية من سكان الوطن العربي
اقليم المغرب العربي (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا)	٤١,٣٢٥	% ٣١,٣	١٠٠,٨٧١	% ٢٣,٨
اقليم الوسط (مصر – السودان – الصومال – جزر القمر – جيبوتي)	٥٤,٦١٤	% ٤١,٤	١٥٧,٨٧٣	% ٣٧,٣
اقليم المشرق العربي (العراق – سوريا – الاردن – لبنان – فلسطين)	٢١,٧٦٣	% ١٦,٥	٧٨,٦٧٣	% ١٨,٦

اقليم الجزيرة العربية (السعودية – اليمن – عمان – الامارات– قطر– البحرين– الكويت)	١٤,١٨٣	% ١٠,٨	٨٦,٠٧٣	% ٢٠,٣
الوطن العربي	١٣١,٨٦٥	% ١٠٠	٤٢٣,٤٩	% ١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

ب– كثافة السكان :–

١– **الكثافة العامة للسكان :–** تمثل الكثافة العامة للسكان عدد السكان الكلي للوطن العربي على مساحته الكلية ، وبذلك فقد بلغت الكثافة العامة للسكان في عام ١٩٩٥ (١٨,٥ نسمة كم^{٢}) وتختلف هذه الكثافة بين جناحي الوطن العربي رغم احتوائها على مساحات شاسعة مقفرة من السكان ، فالصحاري العربية غير مشجعة على الاستقرار البشري باستثناء اجزائها ذات مورد طبيعي كالنفط ، ونتيجة لتوفره في الجناح الشرقي اضافة الى احتوائه على منطقة الهلال الخصيب ذات الكثافة السكانية المعتبرة فانه يسجل كثافة سكانية اعلى من المعدل العام للوطن العربي (٢٢,٥ نسمة كم٢) ، اما الجناح الغربي ورغم احتوائه على عدد سكاني اكثر من الجناح الشرقي الا ان المساحات الشاسعة فيه والمتمثلة في الصحراء الكبرى جعلت الكثافة تتدنى عن المعدل العام والبالغة (١٧ نسمة كم٢) [٩] خريطة (٢) .

اما في عام (٢٠١٨) فقد ارتفعت لتصل الى(٣٠,٢ نسمة كم^{٢}) وهذه دلالة على تزايد الحجم السكاني ما بين عامي(١٩٩٥ و ٢٠١٨) من ما اخذ الضغط يتزايد على الاراضي ذات الاستخدام الزراعي ، هذه الكثافة تكون مضللة اذ ان هناك مساحات شاسعة من الاراضي غير مستغلة او لا توجد امكانية لدى السكان من استثمارها ، اضافة الى وجود مساحات شاسعة من الصحاري الحارة التي لا تصلح نهائيا للاستيطان السكاني او لفعاليات السكان ، لذا لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير كثافة السكان .

ب – **الكثافة الزراعية :–** لتوخي الدقة في معرفة كثافة السكان الزراعية تستعمل الكثافة الزراعية وتستخرج من خلال النسبة بين عدد العاملين في الزراعة في مكان معين والمساحة المزروعة فعلا ، وبذلك فهي تاخذ وظيفة السكان بنظر الاعتبار فضلا عن وظيفة الارض وهذه الكثافة تناسب الدول ذات الاقتصاد الزراعي ، وفي الوطن العربي تحسب هذه الكثافة بقسمة القوى البشرية الزراعية على مساحة الاراضي المزروعة فعلاً[١٠] ،

الكثافة الزراعية في الوطن العربي لعام ٢٠١٦ = $\frac{16042894 \text{ نسمة}}{7500000 \text{ هكتار}}$ = ٢١ نسمة للهكتار

خريطة (٢) كثافة السكان في الوطن العربي للعام ٢٠١٦

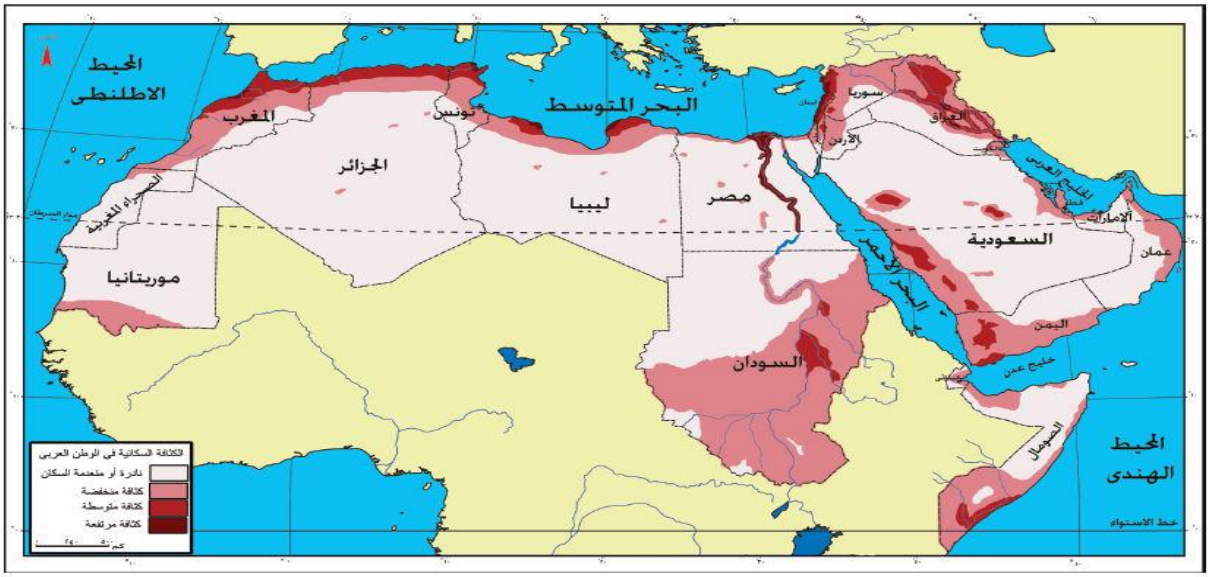

السكان في الوطن العربي

المصدر : شبكة المعلومات (الانترنت) www magazine-geo.blogspot.com.

٣- **تركيب السكان**[١١] **:-** يقصد بالتركيب السكاني توزيعهم حسب النوع (الجنس) وحسب الفئة العمرية ، وتركيب السكان له دور مهم في رسم السياسة المستقبلية للبلدان من خلال معرفة اعداد الذكور والاناث واعداد من هم في سن الدراسة او من هم في طبقة الشباب أي القادرين على العمل (الطبقة المنتجة المعيلة) .

أ – التركيب النوعي (الجنسي) :- يقصد به توزع افراد المجتمع السكاني بين الذكور والاناث ودراسة مثل هذا التوزيع مهم وذلك للفارق ما بين التكوين الجسدي لكل من المراءة والرجل مما يعكس اثاره في توجيه الذكور الى انواع من الحرف وتوجيه الاناث الى انواع اخرى ، فالعمل بالمناجم والصناعة الثقيلة والسكك الحديد وغيرها لا يتحملها سوى الذكور على ان الاعمال الدقيقة في صناعة الساعات والصناعات الالكترونية والاجهزة الدقيقة تتحملها المرأة ، ويكشف لنا جدول رقم (٣) والذي يتناول اعداد الذكور واعداد الاناث في الاقطار العربية ككل عن التوزيع غير المتكافئ بين النوعية في عموم الوطن العربي ، اذ تشكل ارقام الذكور نسبة (٥٠,٩%) من مجموع السكان بينما تشكل اعداد الاناث نسبة (٤٩,١%) وهي نسب متقاربة لدرجة كبيرة من ذلك كانت النسبة النوعية فيه (١٠٣,٦) وهي ضمن الحدود العالمية المعروفة ، اذ تتباين هذه النسبة المئوية فهي لصالح الذكور في مناطق الوفود السكاني كما هي حال الاقطار الخليجية فالنسبة هي بفارق كبير جدا في دولة الامارات اذ وصلت نسبة الذكور (٦٣,٩%) وهذا يعني ان الاناث بسبة (٣٦,١%) من ذلك سجل هذا البلد العربي اعلى نسبة جنسية او نسبة نوعية وهي (١٧٩,٨) أي ثلثي الامارات ، اما دولة قطر فنسبة الذكور (٦١,٠%) والاناث (٣٩,٠%) من ذلك سجلت ثاني بلد عربي في النسبة الجنسية وهي (١٥٦,١) بعد ذلك تظهر النسبة بفارق واضح ما بين الذكور والاناث في كل من الكويت والبحرين فتصل نسبة الذكور فيها (٥٦,٥%) و(٥٦,٤%) على التوالي فترتفع فيها نسبة الجنس ايضا ، وتتباين النسبة المئوية لصالح الاناث في اقطار هجرة النازحين حيث يهاجر الذكور الشباب بحثا عن فرص العمل عادة فتلاحظ ان نسبة الذكور هي (٤٨,٧% – ٤٨,٨% – ٤٩,٤% – ٤٩,٦%) في اليمن ولبنان والصومال وموريتانيا ومصر ، وهي اقطار معروفة بهجرة شبابها للعمل في اسواق الخليج والجزيرة او خارج حدود الوطن العربي ، وفعلا تنخفض نسبة الجنس في هذه الاقطار الى دون (١٠٠) ويسجل لبنان اقلها حيث تصل فيه (٩٥,٤%) . جدول رقم (٣)

جدول (٣)

التوزيع السكاني بحسب النوع والنسبة النوعية في الوطن العربي حسب الاقطار عام (٢٠٠٠) بالالف

القطر	عدد الذكور	عدد الاناث	نسبة النوع /الذكور لكل ١٠٠ من الاناث
الاردن	٣٢٨٤	٣١٥٣	١٠٤,٣
سورية	٨٩٩١	٨٨١٧	١٠٢,٠
لبنان	١٧٦٦	١٨٥١	٩٥,٤
العراق	١٢٩٣٩	١٢٤٥٥	١٠٣,٧
الكويت	١٧٠١	١٣٠٦	١٣٠،٢
البحرين	٣٨٨	٣٠٠	١٣٧,٣
قطر	٣٤٧	٢٢٢	١٥٦,١
الامارات	١٢٤٦	٦٩٣	١٧٩,٨
عمان	١٠٣٤	٩٥٠	١٠٧,٨
السعودية	١٠٦٣٢	٩١٩٣	١١٥,٧
اليمن	٦٩٤٩	٧٣١١	٩٧,١
مصر	٣٢٤٦٤	٣١٤٧٧	١٠٢,١
السودان	١٦٥٧٠	١٦٣٥٧	١٠١,٣
الصومال	٣٢٩٩	٣٣٧٣	٩٧,٨
ليبيا	٢١٥٠	٢٩٣٣	١٠٧,٤
تونس	٤٧٤٠	٤٦٨٩	١٠٠,١
الجزائر	١٦٨٠٠	١٦٦٤٤	١٠٠,٩
المغرب	١٤٧٧٠	١٤٧٤٣	١٠٢,٠
موريتانيا	١٤٨٧	١٥١٣	٩٨,٤
الوطن العربي	١٤٢٨٩	١٣٧٩٧	١٠٣,٦

المصدر : عبد علي الخفاف ، الوطن العربي ارضه سكانه موارده ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٠-٢٠١ .

ب- **التركيب العمري :-** يعد التركيب العمري أحد المقاييس المهمة في تقدير القوة العاملة كما يسمح بوضع الإستراتيجيات وتقدير الوظائف وكذا المتطلبات ذات البعد الاجتماعي الواجب إحداثها وتوفيرها ويفرز التركيب السكاني العمري للدول العربية ، ولدراسة التركيب العمري اهمية كبيرة اذ انه يحدد طاقة اليد العاملة فالمعروف ان المجتمع البشري يضم ثلاث فئات رئيسة هي :

١- فئة الاطفال والصغار (١٥ عاما فما دون) وهم دون سن العمل القانوني حسب التشريعات الدولية لسن العمل فهم الافراد المعالون في المجتمع عادة .

٢- فئة الشباب والقادرين على العمل (١٥- ٦٥) عاما وهم يمثلون طاقة اليد العاملة فهم الافراد المعيلون ويتحملون توفير مستلزمات العيش لأنفسهم ولغيرهم من افراد اسرهم .

٣- فئة الشيوخ والمسنين (٦٥ عاما فاكثر) وهم الافراد المتقاعدون والذين تركوا العمل عادة بفعل كبر السن وهم معالون ايضا في الغالب .

وهكذا فان نسبة الاعالة معيار مهم يلقي الضوء على مقدار العبء الذي تتحمله الفئة الوسطى من الشباب العاملين في المجتمع وتحسب وفق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الاعالة} = \frac{\text{عدد السكان دون 15 عاماً+عدد السكان 65 عاماً فأكثر}}{\text{عدد السكان 15-65}} \times ١٠٠$$

والمعروف ان هذه النسبة تزداد في الاقطار النامية بفعل القاعدة العريضة لهرم السكان فيها نظرا لارتفاع معدل الولادات وتقل في المجتمعات المتقدمة بفعل توجه هذه المجتمعات الى تخطيط الاسرة وتحديد النسل وبالتالي هبوط معدل الولادات والوطن العربي في معظم اقطاره يشبه الاقطار النامية فترتفع فيه نسبة الاعالة .

ووفقا للبيانات المتوفرة حول توزيع السكان في الوطن العربي حسب السن في الجدول رقم (٤) نلاحظ ان النمط الديمغرافي السائد في الوطن العربي يتميز بان صغار السن نسبتهم مرتفعة وهو ما يضفي على المجتمع العربي صفة الفتوة التي تميزه عن المجتمعات الغربية ولا شك أن هذا الارتفاع سيكون على حساب الفئة الثانية من ما يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة في هذه المجتمعات ، ولا تقتصر المشكلة على ارتفاع نسبة الإعالة فحسب وإنما تتعداها إلى المستقبل وذلك لأن ارتفاع نسبة الفئات الشابة تبقى بمرتبة القوة الدافعة لزيادة عدد السكان التي لا تستجيب بسرعة لسياسا ت وإجراءات تنظيم الأسرة ، أما الفئة الثانية يمثلون قوة العمل البشرية فتشكل نسبة ٥٨ % عام ٢٠٠٠ لتعرف ارتفاع لتقدير عام ٢٠٠٢ بحوالي ٥٩ % .

وما يلفت النظر يظهر في زيادة سرعة من هم في سن العمل من فئة (١٥ -٦٥ سنة) إذ تراوحت الزيادة في السنوات العشرة الأولى ١٩٨٢- ١٩٩٢ من ٥٣،٧ % إلى ٥٤،٦ % بما يعادل نقطة واحدة ، تقريبا فإن الزيادة المقدرة من عام١٩٩٢- ٢٠٠٢ ارتفعت من ٥٤،٦ % إلى ٥٩ % وبحوالي ٥ نقاط . أما بالنسبة للشيوخ ممن تجاوزوا ٦٥ عاما لا تزال صغيرة ٣٧ % والتي تعد مؤشرا من مؤشرات التخلف فيحدد متوسط عمر الانسان المتوقع ، إن هذا التركيب الديمغرافي زاد من اعداد الإعالة فتظهر البيانات أن (١٢٦) مليون نسمه من القادرين على العمل يعيلون أنفسهم ويعيلون حوالي (١٥٥) مليون نسمه من الفئات الاخرى ، علما أن هذه النسبة من القادرين على العمل منها ٤٨ % من الإناث ليرتفع معدل الإعالة للفرد الواحد إلى ١,٣ شخص وهو ضعف المعدل مقارنة بالبلدان الصناعية[١٢].

جدول (٤)

التوزيع السكاني بحسب الفئات العمرية للدول العربية

الفئات	١٩٨٢	١٩٩٢	٢٠٠٢
صفر – ١٤ سنة	٤٣,١	٤١,٩	٣٨,٣
١٥ – ٦٤ سنة	٥٣,٧	٥٤,٦	٥٩,٠

٦٥ سنة فما فوق	٣,٢	٣,٥	٣,٧

المصدر : اوكيل حميدة بليمر بلحسن ، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٥ ، ص٥٦ .

ج – **التركيب الحضري والريفي** :– تبرز أهمية هذا التوزيع في معرفة مقدار هجرة الريف وما يعكسه من أثار كالاختلال في التوزيع السكاني بالإضافة إلى ما تفقده الزراعة من أيدي عاملة وبطالة وعدة اضطربات اجتماعية أخرى، ويعكس التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي الاتجاه نحو تزايد نسبة السكان الحضر، ويرتبط هذا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في البحث عن فرص عمل ذات مستوى أجر عالي، إضافة إلى الاستجابة للتغيرات البنيوية الحاصلة في الفاعليات ذات الجانب الاقتصادي خصوصا ارتفاع اهمية قطاع الخدمات ليدفع السكان نحو المدن ، وهذا من ما زاد وبشكل كبير من المتاعب في الجانب الزراعي خاصة في الاقطار التي تعتمد بنسبة كبيرة على الزراعة وتربية الحيوانات .

يظهر من خلال جدول رقم (٥) ان هناك ارتفاع تدريجي بنسبة سكان الحضر من مجموع السكان الكلي اذ ارتفعت من (٤٤,٢%) في عام ١٩٧٠ الى (٥٤,١ %) في عام ١٩٨٠ لتصل الى (٦٨,٨ %) في عام ٢٠١٦ ، وهذا التدرج بالارتفاع يعود الى عدة عوامل اشتركت في ايجاده منها الفوارق الكبيرة في مستوى الخدمات ما بين الريف والمدينة وتدني المستوى الاقتصادي في الريف ادى الى النزوح والذهاب الى المدن لتحسين الحالة المعيشية ، ويتضح ايضا ان هناك تفاوت ما بين الدول العربية في التوزيع السكاني ما بين الحضر والريف ، فتمتاز دول (الكويت، السعودية، الإمارات، الأردن، البحرين ، قطر ، لبنان) بارتفاع نسبة سكان الحضر بين (٨٣,٣% الى ٩٩,٣ %) لعام ٢٠١٦ ، في حين عشرة دول عربية فاقت النصف هي (تونس ، الجزائر ، جيبوتي ، سورية ، العراق ، عمان ، فلسطين ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا) فنسبة سكان الحضر تتراوح فيها ما بين (٥٨,١% و ٧٨,٨%) في حين بقيت خمسة دول تحت النصف هي (السودان واليمن والصومال ومصر وجزر القمر) ويرجع سبب ارتفاع نسبة السكان الريف في هذه المناطق إلى تمسك الفرد بأرضه وتأثير العادات والتقاليد ، اضافة الى الاجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من مظاهر الهجرة الداخلية كدعم الفلاح الريفي بالمستلزمات الزراعية ، ينعكس هذا التناقص الحاد في عدد سكان الريف وخاصة في بعض الدول العربية النفطية الى التاثير على حجم اليد العاملة في الزراعة والتي تعد الجزء المهم في عمليات التنمية الزراعية في الوطن العربي ، والتي ينبغي ان توازن بادخال التكنلوجيا الزراعية لتغطية هذا النقص الحاصل .

جدول رقم (٥) تطور سكان الحضر والريف في الوطن العربي

الدول	سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الاجمالي (%)											
	١٩٧٠		١٩٨٠		٢٠٠٠		٢٠١٠		٢٠١٦			
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف		
الاردن	٥١	٤٩	٦٠	٤٠	٧٩	٢١	٨٢,٥	١٧,٥	٩٠,٣	٩,٧		
الامارات	٥٧	٤٣	٨١	١٩	٨٦	١٤	٨٤,١	١٥,٩	٨٥,٨	١٤,٢		

البحرين	٧٩	٢١	٨١	١٩	٩٢	٨	٨٨,٥	١١,٥	٨٨,٨	١١,٢
تونس	٤٤	٥٦	٥٢	٤٨	٦٦	٣٤	٦٥,٩	٣٤,١	٦٨	٣٢
الجزائر	٣٩	٦١	٤٤	٥٦	٦٠	٤٠	٦٧,٥	٣٢,٥	٧١,٣	٢٨,٧
جيبوتي	٦٢	٣٨	٧٤	٢٦	٨٣	١٧	٧٧	٢٣	٧٧,٤	٢٢,٦
السعودية	٤٩	٥١	٦٦	٣٤	٨٦	١٤	٨٢,٦	١٧,٤	٨٣,٣	١٦,٧
السودان	١٦	٨٤	٢٠	٨٠	٣٣	٦٧	٣٣,١	٦٦,٩	٣٤	٦٦
سورية	٤٣	٥٧	٤٧	٥٣	٥٥	٤٥	٥٥،٧	٤٤,٣	٥٨,١	٤١,٩
الصومال	١٨	٨٢	٢٢	٧٨	٢٨	٧٢	٣٧,٣	٦٢,٧	٤٠	٦٠
العراق	٥٦	٤٤	٦٥	٣٥	٧٧	٢٣	٥٥،٧	٤٤,٣	٦٩,٦	٣٠,٤
عمان	٥	٩٥	٣١	٦٩	٨٤	١٦	٧٥,٢	٢٤,٨	٧٨,١	٢١,٩
فلسطين	---	---	---	---	---	---	٧٤,١	٢٥,٩	٧٥,٥	٢٤,٥
قطر	٨٠	٢٠	٨٦	١٤	٩٣	٧	٩٨,٧	١,٣	٩٩,٣	٠,٧
جزر القمر	---	---	---	---	---	---	٢٧,٩	٧٢,١	٢٨,٤	٧١,٦
الكويت	١٠٠	٠	١٠٠	٠	٩٨	٢	٩٨,٣	١,٧	٩٨,٤	١,٦
لبنان	٥٩	٤١	٧٤	٢٦	٩٠	١٠	٨٧,٢	١٢,٨	٨٧,٩	١٢,١
ليبيا	٤٥	٥٥	٦٩	٣١	٨٨	١٢	٧٧,٦	٢٢,٤	٧٨,٨	٢١,٢
مصر	٤٢	٥٨	٤٣	٥٧	٤٢	٥٨	٤٣	٥٧	٤٣,٢	٥٦,٨
المغرب	٣٤	٦٦	٤١	٥٩	٥٦	٤٤	٥٧,٧	٤٢,٣	٦٠,٧	٣٩,٣
موريتانيا	١٤	٨٦	٢٧	٧٣	٥٦	٤٤	٥٦,٧	٤٣,٣	٦٠,٤	٣٩,٦
اليمن	١٣	٨٧	١٩	٨١	٢٦	٧٤	٣١,٧	٦٨,٣	٣٥,٢	٦٤,٨
الوطن العربي	٤٤,٢	٥٥,٨	٥٤,١	٤٥,٩	٦٨,٩	٣١,١	٦٧,٣	٣٣,٧	٦٨,٨	٣١,٢

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على : ١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص٣١٣ .

٢- نفس المصدر ، ٢٠١٨ ، ص٢٩٤ .

د – **التركيب الاقتصادي :**- تعد دراسة تركيب السكان من الموضوعات المهمة في جغرافية السكان وعلم الديموغرافية وذلك لارتباطها بالقوى العاملة وبحجم وانتاج الموارد الاقتصادية ومقدار الدخل والخدمة التي يحصل عليها الفرد في مجتمعه ، وهي تدخل ضمن تركيب السكان الاقتصادي وهو اساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية او في مجال الخدمات العامة ، وتتناول دراسة القوى العاملة الجانب الكمي الذي يعبر عن حجم هذه القوى وتركيبها بحسب السن والجنس وتوزعاتها بحسب مكان ممارسة العمل والمهنة ، اما النوعي فلهو علاقة بشروط المهنة والحياة التي تكتنف القوى العاملة[١٣] .

اذ تعرف القوة العاملة بانها الجزء المتعلق بالسكان اللذين يمكن استغلالهم بالانشطة الاقتصادية ويشمل جميع الافراد اللذين لا يعملون بشكل مؤقت ، وفي بعض الاحيان يطلق عليها بالمورد البشري او النشطة اقتصاديا [١٤] .

ينقسم تركيب السكان الاقتصادي الى ثلاث قطاعات هي (الزراعة والصناعة والخدمات) ، يبين جدول رقم (٦) نسبها من مجموع السكان الكلي ، اذ اظهر ان هناك تزايد ملحوظ في نسبة اليد العاملة الاقتصادية في الوطن العربي فبعد ان كانت نسبتها في عام ١٩٩٥ تبلغ (٣٥%) ارتفعت لتسجل(٥١,٤%) في عام ٢٠١٦ ، وهذه دلالة على ان التوجه العام للسكان هو للدخول في العمل ورفد القطاع الاقتصادي باليد العاملة الضرورية لتسيير عجلة التنمية ، فهذه النسبة المتزايدة حصل فيها تفاوت في ما بين القطاعات الثلاث ، اذ استاثر قطاع الخدمات بالمرتبة الاولى من بين القطاعات الاقتصادية وازدادت نسبته فبعد ان كانت نسبته في عام ١٩٩٥ (٤٧,٣%) ارتفعت لتسجل نسبه (٦٤%) في عام ٢٠١٦ من مجموع قوة العمل في الوطن العربي وهذه نسبة كبيرة جدا بالمقارنة مع القطاعات الاخرى ، وهذا يعطي دلالة على ان قطاع الخدمات قد استاثر بالنسبة الاكبر من التنمية في الجانب الاقتصادي ، اما القطاع الزراعي فقد تدهور بشكل ملحوظ اذ انحدرت نسبته من (٣٣,٦%) في عام ١٩٩٥ لتسجل (١٨,٣%) في عام ٢٠١٦ ، أي فقد هذا القطاع حوالي نصف القوى العاملة فيه ، وهذا راجع الى جملة من الاسباب اهمها طبيعية كالتغير المناخي وتاثيره على الموارد الطبيعية من تربة ومياه وتصحر للاراضي الزراعية واخرى بشرية تعود الى الاهمال الحكومي للقطاعات الحيوية التي توفر الغذاء للسكان اضافة الى السياسات الحكومية وقلة راس المال وضعف استثمار التقانات الحديثة في الجانب الزراعي ، اما قطاع الصناعة فبقي في مستواه المتدني لعدم توجه الدول بسبب النقص الحاصل في مستوى التمويل لهذا القطاع .

جدول رقم (٦) النسبة المئوية للتركيب الاقتصادي للسكان في الوطن العربي

القطاعات	السنين			
	١٩٩٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦
القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	٣٥	٤١,١	٥٠,٤	٥١,٤
الزراعة	٣٣,٦	٢٤,١	٢٢,٣	١٨,٣
الصناعة	١٩,١	١٧,٨	١٦,٩	١٧,٧
الخدمات	٤٧,٣	٥٨,١	٦٠,٨	٦٤

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص٣١٤

٢- نفس المصدر ، ٢٠١٨ ، ص٣٠٥ .

ثانيا / واقع الانتاج الزراعي في الوطن العربي :-

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويعدّ أحد ركائز التنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة. فالزراعة تشكل مصدراً رئيسياً للغذاء، وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة كما أنها تسهم في تجهيز المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتوفر موارد مالية من خلال عائد الصادرات أو

إحلال السلع الزراعية المستوردة ، ويتمثل القطاع الزراعي بالانتاج (النباتي والحيواني) واللذان يعدان مصدرا رئيسا للغذاء للعديد من سكان دول الوطن العربي .

١- واقع الانتاج النباتي :- يعتمد الانتاج النباتي في الوطن العربي على الاراضي المستثمرة بالمحاصيل الزراعية والاراضي غير المستثمرة التي تحتاج الى عملية استثمار لادخالها مع الاراضي المنتجة .

فمن حيث مساحة الاراضي الزراعية ، يمتلك الوطن العربي مساحات زراعية كبيرة لم تستغل بصورة صحيحة ولم تستثمر بشكل كامل ، كما وتعرضت هذه المساحات الى العديد من المشاكل التي قللت منها وضمت الى القطاعات الاخرى او تركت بسبب عدم وجود امكانية لزراعتها او لتدهور المناخ في الدول التي توجد فيها هذه الاراضي الزراعي .

يظهر من خلال جدول رقم (٧) ان هناك تناقص ملحوظ في مساحة الاراضي الزراعية بشكل عام بين عامي (١٩٨٢ – ٢٠١٦) فبعد ان كانت المساحات المزروعة قد بلغت (١٣١٣٠٦,٢ الف هكتار) لتنخفض الى اقل من النصف تقريبا لتسجل انخفاضا بلغ (٥٧٣٨٧,٨ الف هكتار) في عام (١٩٩٠) ومن ثم بدأت المساحات تزداد بوتيرة منخفضة حتى ارتفعت قليلا في عام (٢٠١٦) لتسجل (٧٢٠٣٢,٠٨ الف هكتار) ، وهذا التذبذب في المساحات المزروعة انعكس على الدول العربية ، لتتضح ثلاث مجموعات ، الاولى ارتفعت فيها المساحات الزراعية وهي

جدول رقم (٧) المساحات الزراعية في الوطن العربي بحسب الدول (الف هكتار)

الدول	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٦
الاردن	٤٠٠,١	٤١٤,٢	٤٠٠	٣٠٣	٣٠٠
الامارات	٢٦,٥	٣٦,٧	٢٦٣,٧٣	٢٣٣,٥١	٨٣,٨٣
البحرين	٣,٧	٤	٥,٤٢	٤,٣٤	٣,٧٣
تونس	٤٦٧١,٥	٤٧٨٩,٥	٥٢٧٢,١٨	٥٢٠٥,٦٢	٤٤٧٣,٨٨
الجزائر	٧٥٠٨,٧	٧٦٦١,٤	٨٢٢٦	٨٤٣٥,٠٣	٨٤٩٤,٥٧
جيبوتي	٠,٣	٠,٣	٠,٤١	٠,٤١	١,٣٧
السعودية	١٠٥٠	١٣٧٤,٩	٤٩٨٧	٤١٩٢	١١٣٦,١
السودان	٧٧٤٠٢	١٢٨٩٤	١٧٢١٦,٢٢	٢١٠٢٧,٢٦	٢٨٧٠٣,٦٤
سوريا	٦١٩٥	٥٦٢٦	٥٣٥٢,٣	٥٦٩٦,٣٢	٥٧٣٠,٦
الصومال	٨٢٩٠	١٠٢٢	١٠٩١,٥٩	١٥٠٠	١٥٠٠
العراق	١٠١٢٥	٦١٨٦,٦	٥٧٢٧,٨٨	٤٢٠٥,٥	٣٣٠٣,٧٥
عمان	٨٠,٤	٥٨	٧٢,٧٩	٧١,٧	١٥٦,٧٧
فلسطين	---	---	١٩١,٨	٩١,١٤	١٥١
قطر	٥٩	١٢,٣	٢٧,١٢	٢٩,٢	٢٩,٩٣
جزر القمر	---	---	----	---	٧٥
الكويت	١٩,٩	٤	٥,١٢	١٠,١٤	١٥,٩٤
لبنان	٢٤٠	٢٣٩	٢٥٩,٦	٢٦٨	٢٧١,٩٤

ليبيا	١٥٧١	٢١٥٥	١٦٣٢,٨٦	٢٦٤٤	٢٦٤٤
مصر	٢٦١٦,٦	٣٢٦٨,٩	٣٢٨٩,٧٤	٣٦٧١,٢٧	٣٨٢٤,٠٤
المغرب	٧٦٢١,٢	٩٥٠٣,٢	٨٨٤٦,٤	٨٩٨٨,٣	٩١٨٦,٥
موريتانيا	١٧٦,٨	٥١١,٦	٢١٥,٨٩	٣٢٢	٣٣٦
اليمن	ش/٣٠١٥ ج/٢٣٣,٥	١٦٢٦,٢	١٦٦٨,٤	١٦٠٩,٥	١٦٠٩,٥
الوطن العربي	١٣١٣٠٦,٢	٥٧٣٨٧,٨	٦٤٧٥٢,٤٦	٦٨٥٠٨,٢٤	٧٢٠٣٢,٠٨

المصدر : الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، المجاميع الاحصائية للاعوام (١٩٨٤ – ١٩٩٢– ٢٠٠٢– ٢٠١١– ٢٠١٨) .

(الامارات – عمان – ليبيا – مصر – موريتانيا – المغرب – السعودية – الجزائر – لبنان) يرجع ذلك الى سياسة الحكومة الرامية الى زيادة الاراضي المستثمرة بالزراعة لغرض زيادة الانتاج لتغطي النقص الحاصل في الغذاء من جراء التزايد السكاني المطرد ، والثانية حافظت نسبيا على استقرار المساحات الزراعية وهي (قطر – البحرين – جيبوتي – سوريا – فلسطين – تونس – الكويت) وهي دول ذات عدد سكان قليل بالمقارنة مع المجموعات الاخرى ، اما المجموعة الثالثة فتناقصت المساحات الزراعية بشكل واضح وصل الى ادنى من النصف والتي ضمت (العراق – السودان – الاردن – اليمن – الصومال) وهذا يعود لاسباب عديدة اهمها الازمات السياسية وتبعاتها العسكرية التي عصفت بتلك الدول لاسيما العراق والسودان والصومال واليمن ، اضافة الى سياسة الحكومة الخاطئة والفوارق ما بين الارياف والمدن من تدنى مستوى الخدمات والمستوى المعيشي للفلاح من ما اضطر الى الهجرة وترك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية .

اما من حيث الانتاج فالوطن العربي ينتج محاصيل زراعية متنوعة ، تختلف ما بين دولة واخرى ، فتكاد تنفرد بعض الدول بمحاصيل معينة لا توجد في دول اخرى ، كما تزرع هذه المحاصيل بحسب الاهمية الغذائية لذا يأتي انتاج الحبوب بالمركز الاول اذ استأثرت بمساحة تقدر ب(٢٧٥٥١ الف هكتار) وبإنتاج بلغ (٤٥٠٢٦ الف طن) لعام ٢٠١٨ ، وتأتي محاصيل البذور الزيتية بالمرتبة الثانية بمساحة (٩٥٠٥,٤ الف هكتار) وبإنتاج بلغ (٦٥٩٦,١ الف طن) اما المحاصيل المتبقية فتأتي بالمراتب الاخرى ، ان الارتفاع في مساحة وانتاج الحبوب يعود الى مجموعة اسباب مهمة جعلته يحتل المراكز الاولى من بين جميع المحاصيل المزروعة الاخرى . جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

مساحة وانتاج المحاصيل الزراعية بحسب نوع المحصول المزروع

نوع المحصول	١٩٨٢		١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠		٢٠١٦	
	المساحة ١٠٠٠هكتار	الإنتاج ١٠٠٠طن	المساحة ١٠٠٠هكتار	الإنتاج ١٠٠٠طن	المساحة ١٠٠٠هكتار	الإنتاج ١٠٠٠طن	المساحة ١٠٠٠هكتار	الإنتاج ١٠٠٠طن	المساحة ١٠٠٠هكتار	الإنتاج ١٠٠٠طن
الحبوب	٢٢٧٧٢,٢	٢٦٢١٦,٨	٢٨٢٠٣,٣	٢٧٦٣٤,٢	٢٧٦٦٥,٥	٣٩٩١٨,٧	٣٣٨٣٨,٤	٥٠٦٠٠,٩	٢٧٥٥١	٤٥٠٢٦
الدرنات	٣٠٩,١٥	٣٤٤٥,٢١	٤١٤,١٩	٤٣٠٥,٣٧	١٨٠٧٩,٤	٧٤٦٨,٩	٥٣٢,٦٤	١٢٦٥٥,١	٦٠٠,٥	١٤٧٢٥
المحاصيل السكرية	٢٤٥,٣٤	١٣٧٧٧,٤	٢٠٤,٤٩	١٦٤٩٧,٧	٣٧٩,٣٩	----	٤٥٧,٣٥	----	٥٤٢,٤	٣٧٩٠٢

البقوليات	١٢٧١,٧	١٠٨٥,٣٤	١٣٧٩,٥١	١٣٩٢,٠٨	١١٨٠,١٢	١١٦٨,٨٧	١٢٢٧,٩	١٢٢٤,٩	١٤٨٦,٢	١٣٤٦,٧
البذور الزيتية	٢١٧٤,٤٩	٢٧٢٢,٩١	٢٤٥٤,٢١	١٩٣٢,٠٥	٤١٤٩,٠٦	٣١٧٧,٨٣	٧١٨٤,٩	٦٩٩٧,٧	٩٥٠٥,٤	٦٥٩٦,١
الخضر	١٥٦٥,٠٥	٢٠١٩٠,٤	١٦٥٩,٤٧	٢٥٨٠٨	٢١٤٠,٣	٤٢٤٥٠,٧	٢٥١٩,٤	٥٥٣٨٩,٨	٢٨٧٨,٩	٥٧٧٩٥
الفاكهة	----	١١٥٦٦,٥	----	١٧٧٧٠,٣	----	٢٥٠٦٠,٨	٣٤٨٨,٥	٣٠٩٠٨,٧	٤٠٦٢,٦	٣٥٠٠٠
التمور	----	١٨٥٠,٦٦	----	٢٤٩٨,٦٧	----	٤٧٨٥,٨	٨٦٠	٥٦١٩,٣	٩١٢,٦	٦٤٢٢,٧
الالياف	١١٦١,٥٩	٢٢٥١,٣٨	٩٢٥,٦	١٨١١,٠٦	٧٦٩,٤	١٧٩٨,٢	٤٣٣,٥٦	١٠٢٨,٧	٢٢٥,٧	٥٣١,٧
التبغ	٤٩,٤٢	٤٩,٣	٤٢,٥٨	٣٥,٤٤	٤٤,٥٣	٦٢,١٢	٤٥,٣٥	٧٠,٣١	٣٥,٦١	٦١,٣٦
الاعلاف الخضراء	١٨٤٨,٣	----	٢٨٩٣,٣	----	٢٨١٣,٥	----	٢٢٩١,٧	----	٢٥٨٤,٦	٣٥٦٧٢
المجموع	٣١٣٩٧,٢	٨٣١٥٥,٩	٣٨١٧٦,٦	٩٩٦٨٤,٩	٥٧٢٢١,٢	١٢٥٨٩٢	٥٢٨٧٩,٧	١٦٤٤٩٥	٥٠٣٨٥	١٩٦٠٥٢

المصدر : الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، المجاميع الاحصائية للاعوام (١٩٨٤ – ١٩٩٢– ٢٠٠٢– ٢٠١١– ٢٠١٨) .

اذ يعتمد السكان بنسبة كبيرة جدا على محاصيل الحبوب التي تؤمن لهم الحياة المعيشية وتكاد لا تخلوا أي مائدة عربية من وجبة الحبوب الغذائية ومنتجاتها الاساسية ، ان انتاج المحاصيل في الوطن العربي ليس بمستوى الطموح فالنمو البطيء له مردود سلبي على السكان اذ شهد سكان الوطن العربي ارتفاع كبير في اعداد السكان لم تقابلها زيادة بنفس الحجم بالنسبة للانتاج النباتي من ما سيزيد من الفقر وسوء التغذية وحتى الامراض الغذائية .

٢– واقع الانتاج الحيواني :– تعد الثروة الحيوانية الجزء المكمل للانتاج الزراعي ، فعلى الرغم من ان الوطن العربي في اغلب اراضية مناطق صحراوية والتي تقدر بحولي (٨٠%) من المساحة الكلية ، الا انه مع ذلك يضم مراعي ذات مساحات لا باس بها ، اذ يضم مساحات واسعة تغطيها المراعي الطبيعية والحشائش تقدر بحوالي(٢٥٥ مليون هكتار) وهو مايوازي (٢٣%) من مساحة الارض العربية ، وهي تمتد في نطاقات المراعي في جهات تقل امطارها عن حاجة النبات ، لكنها تكفي لنمو حياة عشبية تتناسب كثافتها وغناها وخصائصها مع كميات الامطار والتربة وموقعها الجغرافي[١٥] .

اذ يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تضم (الابقار والجاموس والجمال والاغنام والماعز) ، اذ شهدت نموا جيدا وتزايدت اعدادها بين عامي (١٩٨٠ – ٢٠١٠) لكن هذه الاعداد تراجعت في احصائية عام ٢٠١٦ والسبب في ذلك هو انفصال جنوب السودان الذي يمتلك ثروة حيوانية كبيرة مما اثر وبشكل واضح على ثلاثة انواع من الحيوانات هي (البقر والجاموس والماعز) ولم تتاثر (الجمال والاغنام) بشكل كبير لذا فقد بقيت اعدادها مرتفعة ، اذ يمتلك الوطن العربي (٥٥ مليون راس من الابقار) و (٣٦ مليون راس من الجاموس) و (١٨٣ مليون راس من الغنم) و (٩١ مليون راس من الماعز) و (١٦ مليون راس من الجمال) ، اما من حيث الانتاج الحيواني فهو تزايد بشكل واضح من ما ينعكس على الامن الغذائي العربي ويعمل على الاعتماد على الداخل وعدم الطلب المتزايد من خارج الوطن العربي ، ان هذه الاعداد الكبيرة والمتزايدة من الثروة الحيوانية تعطي امكانية كبيرة في تنمية هذا القطاع المهم ، اذا ما كانت هناك ارادة قوية لدى الحكومات العربية . جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

المجموعات الرئيسة للانتاج الحيواني في الوطن العربي

الاعداد بالالف راس	السنوات				
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٦
ابقار	٣٥٥٨٩,٤٨	٤٠٨١٠,٨١	٥١٩٨٥,١٧	٦٤٧٦٦,٥٧	٥٥٧٣٦,٠١
جاموس	٢٥١٩	٢٦٥٤,٩٥	٣٤٠٣,٣١	٤١٢٠,٠٨	٣٦٤٥,٩٣
اغنام	١٠٥٨٨٨,٤٢	١٢٢٧٧٧,١٤	١٥٢٥٧٧,٧٥	١٨١٦٨٥,٥٠	١٨٣٨٩٩,١٤
ماعز	٥٩٣٠٢,١٤	٦٦٧٢٨,٨٣	٨٤٧٧٥,٣١	١١٥٧٣٠,٩٥	٩١٧٤٤,٦٣
جمال	١٠٦١٩,٤٨	١٢٠٥٨,٦٩	١٢٠٠٢,٩٩	١٥٧٩٠,٥٥	١٦٦٨٦,٦٣
مجموع الاعداد	٢١٣٩١٨,٥	٢٤٥٠٣٠,٤	٣٠٤٧٤٤,٥	٣٢٣٧٩٣,٧	٣٥١٧١٢,٣
انتاج اللحوم بالالف طن					
اللحوم الحمراء	١٧٨٢,٥	٢٢٧٩,٣٨	٥٤٥٤,٥٣	٤٨١٠,٥٠	٤٦٨٦,٥٠
اللحوم البيضاء	٦٦٢,١٥	١٥٨٢,٧١	٣٣٩٢,٤٦	٣١٢٥,٣٩	٤٢٦٦,٧٨
انتاج الاسماك	١٠٨٧,٩٦	١٨٥٨,٧٨	٢٠٦٢,٠٧	٢٦٠٢٠,٣٥	٢٧٦٨٢,٦٣
انتاج الالبان	٨٥٩٠,٩٤	١٢٥٧٢,٤٣	١٩٤٦٦,١٩	١٥٠٨,٧١	١٦٨٥,٩٣
انتاج البيض	٤٧٦,٨٢	٨٧١,١٩	٩٤٥,٤٨	٤١١١,٦٤	٤٩٦٠,٥٧

المصدر : الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، المجاميع الاحصائية للاعوام (١٩٨٤ – ١٩٩٢– ٢٠٠٢ –٢٠١١– ٢٠١٨) .

المبحث الثاني.

امكانات التنمية الزراعية في الوطن العربي

اولا : التنمية الزراعية واهميتها في الوطن العربي :-

تحتل تنمية الجانب الزراعي في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أولت أغلب الدول العربية اهتماماً بالغاً ومشتركا بهذه المواضيع منذ السبعينيات اذ تم تأسيس مجموعة مؤسسات عربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي ، لكن بالرغم من الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية الزراعية من جهة، وبالرغم من توفر الأراضي الزراعية وموارد القوة البشرية والمائية من جهة أخرى، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات في اغلب الدول العربية ، والتي تشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على الوجه الأفضل . فالبلدان العربية تعاني من عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم إنتاجها من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية حاجياتها الاستهلاكية، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الواردات وزيادة عجز الميزان التجاري[١٦] .

يقصد بالتنمية الزراعية بأنها مجموعة من الأساليب التي يكون لها دور كبير و فعال في التأثير عل هيكل الاقتصاد الوطني ، وهي تعرف على إنها عملية تحسين قطاع الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الاقتصادي وتقليل الاعتماد عل الاستيراد ويمكن تحقيقها من خلال إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة واحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التطور التكنولوجي الملائم ، فالتنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل الأجيال الحالية والمستقبلية[١٧] .

لذا ينبغي النظر إلى الزراعة بان لها دور ايجابي في التنمية وقوه دافعه للنمو الاقتصادي من حيث تقديمها مساهمات كبيرة ساهمت في اجراءات التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية ومجهز للفائض الاقتصادي لنمو القطاع الصناعي كفائض العمل المحول من الريف وفائض الغذاء لإطعام سكان المدن وفائض السلع المصدرة الجالبة للعملة الخارجية وكذلك المنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في العمليات الصناعية بالإضافة إلى إيجاد السوق لتصريف المنتجات الصناعية[١٨] .

ان هذا الدور الذي تقدمه التنمية الزراعية يلبي حاجات الانسان من الغذاء وحاجاته في القطاعات الاخرى التي تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية ، اذ يعد الانسان والارض العنصرين الاساسيين في الجانب التنموي في القطاع الزراعي فلأرض وما تحويه من امكانات طبيعية لها علاقة بالزراعة كالتربة ومصادر المياه والظروف المناخية تلعب دورا هاما في توجيه عملية التخطيط للتنمية الزراعية ، اذ يمكن ان تتحقق في اتجاهين اتجاه يتسع بشكل افقيا واتجاه يتحقق بشكل راسي ، وعلى النحو الاتي[١٩] .

١- التنمية الزراعية من خلال التوسع الافقي :- يهدف في هذا المجال تتحقق التنمية في القطاع الزراعي من خلال اضافة مساحات قابلة للزراعة وتتضمن وضع خطط تنموية لمشروعات تختبر مدى صلاحية الارض المضافة وامكانية استصلاحها لحساب الزراعة وتقييم قوة العمل اللازمة لهذا التوسع الافقي لكي يتأتى اختبار اسلوب الزراعة الواسعة او اسلوب الزراعة الكثيفة في تلك الارض ، ويتطلب ذلك الى اختبار المحاصيل المزمع زراعتها في هذه المساحات من خلال تقييم كلي للحاجة اليها لحساب الاستهلاك المحلي او لحساب التصدير خارج الاقليم او خارج البلد ويتحمل الخبراء المتخصصون المسؤولية في اقرار هذه التفاصيل الفنية لكي تفلح التنمية الافقية من خلال التنفيذ بالفعل .

٢- التنمية الزراعية من خلال التوسع العمودي :- وتهدف الخطة في هذا الجانب الى تحقيق التنمية الراسية من خلال تنويع او تحسين او زيادة الانتاج الزراعي في الارض المزروعة وتتضمن الخطة في هذا الاسلوب الى اعتماد مشروعات انمائية لتحسين التربة وتجديد خصوبتها وصيانتها ، ويتعين الاعتماد على التجارب والبحوث لاختيار السلالات الافضل من البذور واستخدام نظام الدورة الزراعية لتنويع الانتاج .

ومن خلال الانسجام والتنسيق بين التنمية الافقية والتنمية الراسية لتكون اهداف التنمية الزراعية متكاملة ومحددة ، ومن شأن التخطيط ان يحرص على هذا الانسجام بالفعل لكي تتكامل المشروعات الانمائية على المستويين الافقي والعمودي لحساب الانسان وغذائه ، ويتم ذلك نمن خلال معرفة الامكانات التي يتمتع فيها الوطن العربي سواء امكانات طبيعية ام بشرية .

ثانيا : امكانات التنمية الزراعية في الوطن العربي :-

يتمتع الوطن العربي بالعديد من الامكانات التي يمكن استثمارها لتحقيق تطور بالواقع الزراعي الذي يعمل على تحقيق الامن الغذائي العربي ويحسن من الوضع الاقتصادي له ، منها امكانيات طبيعية واخرى بشرية ، سيتم تناولها بشيء من التفصيل وعلى النحو الاتي :-

١- **الامكانات الطبيعية :-** هناك العديد من الامكانات الطبيعية كالمناخ والتربة والموارد المائية والتي يمتلكها الوطن العربي وهي ذات صلة مباشرة بالتنمية الزراعية وهي :

أ - **المناخ**[٢٠] **:-** ادى امتداد الوطن العربي بين دائرتي عرض (٢ جنوبا الى ٤٠ شمالا) الى ظهور تنوع وتباين في الخصائص المناخية فهو اقليم انتقال مناخي من المناخ المداري الى المناخ المعتدل وبحكم موقعه الفلكي في العروض الوسطى فانه يقع في جبهة التقاء الكتل الهوائية المدارية والقطبية ' أي الكتل الهوائية الجافة والحارة والرطبة والباردة ، اذ تتناوب الكتل الهوائية المختلفة في السيطرة على الاقليم من فصل الى اخر ' وفي ابسط تحليل المناخ الارضي العربي نجدها تستمد صيفها وخصائص صيفها من الجنوب المداري والشرق القاري بينها مستمد خصائص شتائها من مناخ الشمال المعتدل والغرب المحيطي ' ان معظم اراضيه تمتد ضمن العروض المدارية الحارة وادى هذا الى سيطرة المناخ القاري على الاراضي العربية بما يحمله من حرارة عالية في الصيف نتيجة الاشعاع الشمسي المتزايد وزوايا سقوط الاشعاع الشمسية العمودية او لشبه عمودية وبذلك فان الوطن العربي يحتوي على اكبر مناطق العالم قارية اذلاتوجد فيه مسطحات مائية على امتداده الشمالي والجنوبي والشرقي بأستثناء البحر الاحمر والذي يعد تأثيرها محليا ' حتى البحر المتوسط فتأثيرها محدود على الوطن العربي بسبب الرياح العكسية ، ويمكن القول بوجه عام بان البحر المتوسط والمحيط الاطلسي لها التأثير الاكبر على اعتدال المناخ على الواصل الشمالية و الشرقية والغربية المطلة عليها الى جانب زيادة نصيبها من الامطار الاعصارية الشتوية وخاصة اذا ما تضافرت مهمها التضاريسية كما هو الحال في مرتفعات اطلس في الغرب العربي والجبل الاخضر في ليبيا والمرتفعات الغربية في لبنان كما ان للمحيط الهندي تأثير في توجيه الرياح الموسمية الصيفية باتجاه اليمن وعسير وذلك بعد عبورها خط الاستواء واتجاهها نحو الشمال الشرقي عبر البحر الاحمر وهي رياح صيفية جنوبية غربية ممطرة ، لذلك فان عمان دورها في تزايد الرياح الموسمية الشتوية بالمياه عند عبورها له في اتجاهها نحو جبل عمان ، اما الخليج العربي فتأثره محدود بسبب ضيقه وقله امتداده ،وعلى العموم فالوطن العربي تتحدد فيه ثلاث نطاقات مناخية تبدأ من الجنوب الى الشمال وكما يأتي :-

١- **المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي :** ويضم جنوب السودان وجزءاً صغيرا من جنوب الصومال ويتميز هذا النطاق بالحرارة المعتدلة والامطار الغزيرة والرطوبة العالية وقلة المدى الحراري الشتوي واليومي .

٢-**المناخ المداري الحار الجاف :** ويضم اراضي الوطن العربي بجانبيه الافريقي والاسيوي ، حيث تقع الصحاري الكبيرة واقليم السفانا في السودان وهنا تسود الحرارة الشديدة والجفاف صيفاً والاختلافات الحرارية اليومية الكبيرة نظرا لشدة القارية في المناطق الصحراوية

٣-**مناخ البحر المتوسط :-** ويضم بلاد الشام والمناطف الشمالية من المغرب العربي حيث الشتاء المعتدل والممطر والصيف الحار الجاف .

ان التنوع في الاقاليم المناخية بالوطن العربي يمكن استثمارها لصالح التنمية الزراعة فيه اذ ان لكل اقليم من هذه الاقليم صفاته المناخية الخاصة به والتي تتلائم وزراعه محصول معين وحتى الاقليم التي تزداد فيه نسبة ساعات سطوع الشمس وترتفع فيه الحرارة مثل المناخ المداري الحار الجاف فان بالإمكان استثماره في توليد الطاقة التي تدخل في بعض العمليات الزراعية كسقي المزروعات بمنظومات الفخ وغيرها.

ب - **التربة :-** تعد التربة انعكاسا لطبيعة الصخور التي كونتها من خلال تأثير العناصر المناخية والنباتية عليها وتعد عنصرا مهما في غذاء الانسان بصورة مباشرة عن طريق زراعة المحاصيل الغذائية وتختلف هذه التربة من حيث انتاجها للمحاصيل ،

وهذا ما جعل السكان في الوطن العربي يتواجدون في المناطق الزراعية القادرة على توفير الغذاء لهم ، فالوطن العربي يحتوي على عدة انواع من التربة كالتربة الرملية الفقيرة التي تتميز بالجفاف والخالية من المواد العضوية الضرورية لعمليات الانبات ، والتربة الغنية مثل تربة اقليم البحر المتوسط وتربة الاستبس والتربة البركانية والتربة الفيضية التي تكونت على امتداد المجاري المائية الجارية فيه فهي السهول الفيضية لكل من دجلة والفرات ودلتا السهل الفيضي لنهر النيل في السودان ومصر وحول مجاري انهار الوطن العربي الاخرى مثل العاصي والليطاني والاردن ومولوية وشليف والمجردة وام الربيع وسوس وتعد من الترب الخصبة لانها تربة منقولة تكونت من مختلف مناطق الاحواض النهرية واستدقت مكوناتها وزادت نسبتها من المادة العضوية وغنية كذلك بالمعادن اللازمة لغذاء النبات ونموه وهي من اكثر مناطق السكن في الوطن العربي لانها توفر كل مستلزمات الغذاء للسكان فضلا عن انبساطها الذي يساعد على عمليات الخدمة الزراعية باقل كلفة ممكنة[٢١] .

من خلال ما تم عرضه للتربة والذي بين ان هناك انواع عديدة من الترب التي يمكن استثمارها في الجانب الزراعي بعد توافر المقومات الاخرى اذ يمتلك الوطن العربي مساحات كبيرة من التربة الجيدة للزراعة والتي باستثمارها تسهم في رفد الوطن العربي بما يحتاجه من المنتجات الزراعية .

ج – **الموارد المائيه** :– تتمثل بالامطار والانهار الجارية والمياه الجوفية . ويمتاز توزيع هذه الموارد بعدم التكافؤ او التوازن المكاني او الزماني ، فضلا عن قلة حجم كميات الامطار المتساقطة بشكل عام ، فكمية الامطار التي تهطل سنويا على الوطن العربي نحو (٣٣٨٥ مليار م٣) منها (٨٧%) على خمس دول هي (الجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال) والتي لا تعول اكثر من (٣٧%) من اجمالي سكان الوطن العربي . وان مايقارب من (٦٧%) من مساحة الوطن العربي يبلغ معدل التساقط المطري فيها بحدود (١٠٠ ملم) فقط وان هنالك (١٠%) منها يقع ضمن خطي مطر سنوي (١٠٠ –٢٠٠ملم) اما الباقي فتتصف بسيادة خط المطر البالغ (٣٠٠ ملم)[٢٢]

تتمثل المياه السطحية بالانهار والتي لها اهمية كبيرة في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف كمناخ الوطن العربي ، اذ تؤثر الموارد المائية في الوطن العربي سواء ما كان منها سطحيا ام جوفيا فالموارد المائية تمثل الاساس الذي يدعم اهم حرفة بالوطن العربي الا وهي حرفة الزراعة ذات الاهمية الكبيرة لتغذيتها نصف سكان الوطن العربي ، فضلا عن استعمال الموارد المائية وخاصة السطحية منها في قطاع الطاقة الكهرومائية واستثمار الثروات السمكية وتعمل على تلطيف المناخ ايضا ، تمثل انهار الوطن العربي اهم المصادر المائية السطحية ، اذ ان اكثر من (٢٠%) من مساحاته المزروعة تعتمد على مياه الانهار وتختلف هذه النسبة من بلد لاخر تبعا لطبيعة وجود الانهار وطبيعة المناخ ففي مصر مثلا تقل النسبة الى (١٠٠%) حيث تنخفض هذه النسبة حتى تصل الى (١%) في السعودية ، من اهم هذه الانهار(دجلة – الفرات – النيل – انهار المغرب العربي – انهار بلاد الشام)[٢٣].

ان من المفيد الاشارة الى اجمالي الصافي للموارد السطحية والذي يبلغ ما يقارب من (٨٢,٢٧%) من اجماليها وعلى الرغم من ذلك فان المستغل منها لايزال دونها بكثير فهو لا يتجاوز (٣٩،٣٣%) من اجماليها فقط أي ان هنالك ما يقارب (٦١%) من الموارد المائية المتاحة غير مستغلة ، أي ان المستغل منها حاليا (١٤٢مليار م^{٣}) فقط من الماء من المجموع الكلي الصافي عربيا والبالغ (٢٩٧مليار م^{٣}) ، اما المياه الجوفية فقد تسهم بجزء قليل لا يتجاوز (١٤,١٤%) من مجموع الايراد المائي السطحي الصافي والمياه الجوفية والسطحية لم تستثمر بالصورة الصحيحة فنسبة المعطل منها للاستثمار يبلغ (٤٥%) من اجماليها ، فضلا عن مصادر المياه التقليدية فهناك موارد مائية اخرى مثل المياه المحلاة المستخرجة من مياه البحر والتي تقدر بنحو (مليارم^{٣} سنويا

) ومياه الصرف الصحي المعالجة كيميائياً والتي تبلغ نحو (٨ مليار م^{٣}) سنويا وتنفرد السعودية والكويت بـ (٧٩,٢%) من مجموع طاقة التحلية بالوطن العربي[٢٤] .

يتضح من ما تقدم ان الوطن العربي يمتلك مصادر مائية متنوعة ولم يستثمرها بالكامل ويذهب قسم كبير منها بالضائعات سواء من التبخر او الترشح او بتصريفها للبحار التي تتصل فيها الانهار وهذا يعطي مؤشرا كبيرا على امكانية استثمار هذا المورد المهم في تنمية الجانب الزراعي من خلال التوسع في الاراضي الزراعية وضم قسم كبير من الاراضي التي تعاني مناطقها من قلة المياه.

٢- الامكانات البشرية :- تاتي الامكانات البشرية بالدرجة الثانية من حيث الاهمية بعد الامكانات الطبيعية والتي يمكن من خلالها تطوير وتنمية الزراعة في الوطن العربي اذ تعمل على الاستثمار الجيد للمناطق الزراعية وزيادة كمية الانتاج فضلا عن زيادة انتاجية الاراضي الزراعية وذلك عن طريق الاستثمارات الناجحة وتذليل بعض الصعاب التي تواجه التنمية الزراعية بادخال الوسائل التكنلوجية في جميع الفاعليات الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي ، ومن هذه الامكانيات البشرية (اليد العاملة – الاساليب المستعملة – التكنلوجيا) ونتطرق لها على النحو الاتي :-

أ – اليد العاملة الزراعية :-

تعد اليد العاملة من اهم ركائز العملية الزراعية فهي المحرك الاساس لمجمل الفعاليات الزراعية ابتداء من تهيئة الارض وانتهاء بجني المحصول ، وان توافرها بالأعداد المناسبة يؤدي الى زيادة الانتاج والعناية بالمحاصيل المزروعة وخاصة المحاصيل التي تدخل ضمن الزراعة الكثيفة كالرز والقطن والتي تحتاج الى خبرة ومهارة عالية لتحقيق اعلى انتاج وانتاجية ممكنة ، وتحدد القوى العاملة الزراعية طبيعة الزراعة فتحتاج بعض المحاصيل إلى الأيدي العاملة المتخصصة التي تعرف العلاقة الوثيقة بين التربة والموسم الزراعي والمحاصيل وتطبق الأساليب الزراعية الخاصة بإنتاجها مما له الأثر الكبير بإنجاحها، فالوطن العربي يمتلك اعداد كبيرة من العاملين في الزراعية والتي لديها الخبرة والمهارة المتوارثة والمكتسبة من خلال مزاولة العمل الزراعي منذ زمن بعيد ، اذ تطورت اعداد القوة العاملة الزراعية بشكل كبير منذ الثمانينيات من القرن الماضي ، فبلغت في عام ٢٠١٦ (٢٨٩٥٢,٣ الف نسمة) بعد ان كانت في عام ١٩٨٠ (١٩٩٢٨,٤ الف نسمه) بزيادة بلغت (٦٨%) ، وهذا مؤشر جيد لحجم الزيادة في القوة العاملة في الزراعة والممكن استغلالها في تنمية الجانب الزراعي بصورة صحيحة ، وهذه الاعداد الكبيرة من قوة العمل متباينة من حيث حجمها ما بين دول الوطن العربي نظرا لأعداد السكان المتباينة ما بين تلك الدول وتأتي (مصر – المغرب – سوريا – العراق – الجزائر – اليمن – عمان – تونس) في مقدمة الدول التي تمتلك اعداد كبيرة من اليد العاملة الزراعية وبأعداد للأيدي العاملة بلغت في عام ٢٠١٦ (٦٤٨٦,٢٦ – ٤٠٣٢,٩٤ – ٣٨٢٥,٤٨ – ٢٩٦٤,٨٢ – ٢٥٤٥ – ٢٣٠٧,١١ – ١٦٦٤,٤٢ – ١٤٨١,٨) لكل منها على التوالي ، جدول رقم (١٠)

تمتلك العديد من الدول كم هائل من الايدي العاملة الزراعية والتي نمت بشكل ملحوظ في السنوات الماضية يمكن ان تحقق توازنا في حجم اليد العاملة الزراعية في الوطن العربي ما بين الدول العربية المتبقية والقليلة السكان واليد العاملة الزراعية وما بينها ، اذ تشترك اليد العاملة في عمليات التنمية الزراعية من خلال امكانية التوسع في الاراضي الزراعية وتغطيتها باليد العاملة اللازمة لاستثمارها بالشكل الامثل ، خاصة وان اليد العاملة الزراعية هي ذات كلفة واطئة أي قليلة الاجل مقارنة بالقطاعات الاخرى ، وبالتالي لها دور جيد في مساهمتها بالتقليل من كلفة زراعة المحصول وترفع من عوائد الانتاج الزراعي وترفد الامن الغذائي العربي بغذاء اللازم وتقليل الهوة ما بين الانتاج الغذائي واعداد السكان المتزايدة .

جدول رقم (١٠)

تطور القوة العاملة الزراعية (١٠٠٠نسمة) خلال المدة (١٩٨٠ – ٢٠١٦)

الدول	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٦
الاردن	٣٦,٣	٣٨,٣	٧٤	١٢٥	٢٤٩,٩٦
الامارات	١٥	٤٣,٣	١٠٩	١٧٠,٢٩	١٥٥,١٦
البحرين	٣	٣,٩	٩,٦١	٩,١٢	٧,٤٠
تونس	٥٥٩,٩	٦٥٥	٦٦٩,٢٢	٧٤٩,٣٦	١٤٨١,٨٠
الجزائر	٩٦٣	١٣٩١	١٢٨٨	٢٣٥٨,٣٤	٢٥٤٥,٠٠
جيبوتي	---	----	----	٨٠,٠٨	٧٨,٧٨
السعودية	١٣٣٣	١٥٩٦	٥٦٢,٧	٤٩٢,٦	٣٠٠,٢٩
السودان	٣٩٦٢	٤٩٢٣	٤٦١٨,٧٣	٦٥١٠	٥١٢,١٧
سوريا	٧٤٨	٧٤٦	١٤٣٠	٢٧١٠	٣٨٢٥,٤٩
الصومال	١٤٢٥	٢١٠٨	٣٠٢٠	٣٦١٩,١٤	١٢٨٧,٦٢
العراق	١٠٨١	١٠٤٩	١٠١٧	١٤٦٧	٢٩٦٤,٨٢
عمان	١٤٢	١٦٤	١٤٠,٩٩	٢٤٥,٧٧	١٦٦٤,٤٢
فلسطين	----	----	٨٢	٧٩,٦٥	٣٤٩,٩٩
قطر	٥	٧	١١,٧	١٩,٧٨	٧٢,٠٠
جزر القمر	----	----	----	----	٢٥,٥١
الكويت	٩	----	٢٠,٨٩	٢٨٠,١٤	٣٤٠,٥٨
لبنان	١٠٦	٧٢	٤٣	٣٥,٢٩	٢٨,٣١
ليبيا	١٥٦,٢	١٥٥	٥٥٨,٢٩	٨٦,٨٣	٥٤,٨٧
مصر	٥١٣٣	٥٨٨٠	٥٠٠٦	٦٧٢٨	٦٤٨٦,٢٦
المغرب	٢٧٣٩	٢٨٢٤	٤٤٢٠	٤٣١٥	٤٠٣٢,٩٤
موريتانيا	٣٥١	٤٠٧,٤	٣٠٩,٨٩	٤٣٩	١٨١,٨٢
اليمن	١١٦١	١٥٥٤	١٥٠٠	١٢٦٠	٢٣٠٧,١١
الوطن العربي	١٩٩٢٨,٤	٢٣٦١٦,٩	٢٤٨٩١,٠٢	٣١٧٨٠,٣٩	٢٨٩٥٢,٣

المصدر : الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، المجاميع الاحصائية للاعوام (١٩٨٤ – ١٩٩٢– ٢٠٠٢– ٢٠١١– ٢٠١٨)

ب – **الأساليب الزراعية المتطورة (التكنلوجية) :**– عندما يعمل الإنسان على تحقيق إنجاز معين بهدف بسط سلطته على البيئة المحيطة به فانه يستخدم مجموعة من المعارف والمهارات، أي أسساً تكنولوجية و يستعين بمجموعة أدوات تكنولوجية ومن ثم

تدخل جميعها في إطار واحد فيمكننا القول حينئذ بأنه يستخدم التكنلوجيا ، والعملية التكنولوجية التي تدخل في الجوانب الزراعية كاستصلاح مساحة من الأرض أو تربية وزراعة صنف من القمح الجديد عالي الغلة والتي تبدأ بادراك الإنسان حاجته إلى بسط سلطته على مساحة من الأرض غير المفيدة له لتسخيرها في إنتاج غذاء أو خامات كساء يحتاجها أو رغبته في تكثيف استخدامه لمساحة من الأرض ببسط سلطته على محاصيل القمح المتوفرة لديه وتربيتها لتكون أعلى إنتاجا وتنتهي بتحويله الأرض البور أو غير المفيدة له إلى أرض خصبة منتجة أو حصوله على الصنف الجديد من القمح الذي يفوق الأصناف السابقة في غلته[٢٥] .

هنالك العديد من الاساليب التي تتبع لغرض النهوض بالواقع الزراعي للوصول الى تنمية زراعية واعدة ، اذ تمتلك الدول العربية الامكانية لاستعمالها وتدخل الوسائل التكنولوجية في مجمل هذه الاساليب الزراعية التنموية ، وهذه المساهمة التي تحققها هذه التكنلوجيا العلمية الحديثة تبدأ بمستلزمات العمليات الزراعية وتنتهي بوسائل جني المحصول الزراعي ، ويمكن القاء الضوء عليها بصورة مركزة وعلى النحو الاتي :-

١- التقانات الحيوية :- باتت التقانات الحيوية تلعب دورا كبيرا في القطاعات الزراعية والسمكية في القسم الاكبر من الدول المتطورة وعدد من الدول النامية ومنها الدول العربية ، ويختلف الوضع في الاقطار العربية والتي لاتزال يتعذر عليها حتى الان انتاج مايكفي من غذاء لتلبية حاجات سكانها ، ولكنها خطت خطوات الى الامام في هذا الاتجاه واخذت معظم الدول العربي تعي ضرورة الحفاظ على تنوع الاحياء وحماية المصادر الطبيعية ، فقد قامت الدول العربية بالمصادقة على بروتوكول قرطاجة للسلامة الاحيائية ، والذي يهدف الى تامين مستوى ملائم من الحماية في مجال نقل – تداول – استعمال والنقل عبة الحدود للكائنات المعدلة وراثيا[٢٦] .

ففي قطاع الزراعية العربية توجد التقانات الاكثر بدائية والتقانات الاكثر حداثة جنبا الى جنب ، وتسيطر الاولى في القطاع الزراعي التقليدي الفقير ، وهو القطاع الاكبر في جملة من الدول العربية اما التقانات فقد ادخلتها الدول العربية الحديثة نسبيا ، ويكون اقوى واكثر انتاجية ، فاستخدام منتجات التقانات الحديثة في القطاع الزراعي العربي خلال السنوات القليلة الماضية بقي محدودا نسبيا ولايزال بعيدا عن المستوى المأمول والمطلوب ، فضلا عن انه كان مستوردا في جزء كبير منه ، ان استيراد التقنيات الزراعية وما يعنيه من تبعية تقنية يشكل بنيوية جوهرية لا بد من العمل على تجاوزها ، او تقليصها الى حدودها الدنيا ، وذلك بتشجيع وحماية الصناعات المحلية ، وبدعم وتطوير التقنيات المحلية الملائمة ، وبتشجيع البحث والابتكار والانتاج الوطني والقومي ، وبما يتوافق مع حاجات المجتمع العربي وامكاناته ، وهي كبيرة ، وبحيث يتم الارتقاء التدريجي ولكن الثبات والفعال من مرحلة استيراد التقنيات والاقتصار على استعمالها وتجميعها الى مرحلة استيعابها وتطويرها ، ثم الى مرحلة ابداعها وتصنيعها وانتاجها محليا ذاتيا .

ان الطريق الحقيقي الوحيد والاصيل والدائم للتقدم العلمي والتقني والسبيل الى التحرر من التبعية التقنية هو طريق الحياة ، الطريق الى المستقبل ، ثم انها طرق ممكنة ، اذ اثبتت سياسات بعض الاقطار العربية التي واكبت هذا التطور في الربع الاخير من القرن الماضي مثل (مصر والعراق وسوريا والجزائر ..... الخ) ان توليد وتصنيع وانتاج التقانة المناسبة محليا (وطنيا او قوميا) امر ممكن ، من الامثلة الناجحة على ذلك ، صناعة خامات ومنتجات الاسمدة (في المغرب ومصر وتونس والعراق والسعودية) وغيرها من الدول العربية التي بدأت بالعمل على ذلك ، وهذه الصناعات اصبحت تعد من الصناعات العربية الرائدة ، واذا كان القطاع الزراعي العربي الحديث نسبيا يستعمل تقنيات حديثة في بعض او معظم مراحل الانتاج ويتطلع الى الاكثر تقدما وحداثة ، فان القطاع الزراعي العربي التقليدي لاتزال تسيطر عليه الطرق والاساليب التقليدية ولايزال يعتمد على تقنيات قروية بسيطة وبعيدة

كل البعد عن تعقيدات وتكاليف ومتطلبات التقنيات الحديثة ، ومن هنا ، فان اية سياسة او خطط لتطوير التقانة الزراعية في المنطقة العربية لابد من ان تنطلق من هذا الواقع التقني المتنوع والمتفاوت في مستوى الامكانات ، ان التغيير التقاني نحو الافضل والانسب سوف يشكل احد المتغيرات الرئيسة لمعدل النمو الزراعي ، ولكي يكون تاثيره عاما وشاملا قدر الامكان ، فان من الضروري اتخاذ التدابير المتكاملة السياسية والحكومية ليكون في متناول صغار المزارعين الذين لهم وزنهم الاجتماعي والاقتصادي البارز ، اذ يشكلون من حيث عددهم اكثر من نصف ، واحيانا اكثر من ثلاثة ارباع اجمالي الحائزين الزراعيين في كثير من الاقطار العربية ، ومنها (مصر والمغرب وسوريا والاردن) ويستغلون مساحات تتراوح اجمالا بين ثلث وثلثي اجمالي المساحات المزروعة في تلك الاقطار ، ويحققون نسبيا الغلة الافضل في وحدة المساحة[٢٧] .

ففي الأردن تم وضع برامج المكافحة المتكاملة، ووضع برامج إرشادية خاصة بالمكافحة المتكاملة لزيادة الوعي العام، و دفع المؤسسات غير الحكومية للاستثمار في مجال الإنتاج التجاري للأغذية الحيوية. وفي العراق تم إنشاء المحميات الحيوانية والنباتية للمحافظة على التنوع الاحيائي، الاهتمام الجدي بتبني الزراعة الاحيائية (البايولوجية) والممارسات الزراعية الجيدة، وفي سلطنة عمان تم تطبيق تجربة الزراعة العضوية في الانتاج الزراعي لقطاع النخيل في المناطق التقليدية، و تنفيذ برنامج للإدارة المتكاملة لمكافحة بعض الآفات والأمراض التي تهددا لمحاصيل الرئيسية ، وفي فلسطين يتم الحد من استعمال المركبات الكيميائية ، ودراسة استعمال المقاومة البيولوجية الطبيعية ، وفي قطر تم إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع مثل برنامج الاستخدام الامثل لمياه الري والتسميد، برنامج بحوث الزراعة بدون تربة، مشروع حصر وتصنيف الآفات ، ومشروع تطوير زراعة النخيل، مشروع استخدام الطاقة الشمسية. وفي الكويت تم تطبيق أساليب المكافحة الحيوية والمتكاملة لتدخل بدلاً عن المكافحة الكيماوية ، وتم في مصر استعمال طفيل الترايكوجراما في مقاومة الآفات للمحافظة على البيئة وانتاج غذاء وكساء آمن وخال من المبيدات ، كما تم القيام باستعمال الزراعة الطبيعية الذاتية في قطاع إنتاج القطن[٢٨] .

اذن فان دول الوطن العربي خطت خطوات عملية في هذا المجال مما يعطي امكانية كبيرة الى تطوير هذه التقانات وتوسيع مساحات استعمالها فضلا عن العمل على انتاجها عربيا للحفاظ على التوازن الاقتصادي والحصول على اكبر عائد ربحي من خلال استعمالها في قطاع التنمية ، هذا وان القسم الاعظم من دول الوطن العربي لديها الامكانات الجيدة في هذا الجانب ، والذي يفسح لها المجال في رفع الانتاجية وتحسين نوعية منتجاتها من زراعة المحصول .

٢- المكننة الزراعية :- تعد من أهم العناصر التي تطوير القطاع الزراعي لما لها من امكانية في رفع إنتاجية وحد المساحة من الأراضي الزراعية ورفع إنتاجية العنصر البشري ، ان المكننة الزراعية إحدى جناحي التقنية اللازمة في قطاع الزراعة لاحداث التنمية ، مع الجناح الاخر(التقنية الحيوية)، لهذا تعد المكائن الزراعية احد اهداف التكامل العربي في مجال إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج ، ومن ثم بناء تقنية عربية ، وبالتالي مقاومة حقوق الامتلاك الفكري وغيرها من الاثار المتوقعة من تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وتتفاوت درجة انتشار المكائن الزراعية وفق النمط الزراعي السائد (من حيث نظام الري مطري ام دائمي) اضافة الى نوع التربة ، ان البيانات المتوافرة عن مدى تغطية المنتجات العربية للاسواق المحلية تشير فقط للجرار الزراعي (٦٥-٨٠ حصان) والذي تبلغ جملة انتاجه (٢٢الف) جرار ، تغطي حوالي ٤٠% من اجمالي حجم السوق العربي الى ان البيانات المتوافرة على المستوى القطري تبين بان كل من التجربة المصرية والعراقية قد قطعتا شوطا كبيرا في هذا الشأن ، هذا في حين ان آلات الزراعة (البذر) لا توجد لها صناعة عربية الا محاولات فردية لانتاج نماذج صناعية في كل من مصر وسوريا والعراق .

وقد تراجعت قيمة الواردات العربية من المعدات الزراعية مما قد يعني نمو الصناعة العربية كسياسة لاحلال المنتجات المحلية محل الواردات ، بالأخص من الجرارات الزراعية فقد انخفض عدد الجرارات المستوردة للوطن العربي من حوالي (٢١٥٦٩) جرارا بقيمة بلغت حوالي (٢١٠مليون دولار) في عام ١٩٩٤ ، الى حوالي (٤٤٧٥) جرارا فقط بقيمة بلغت حوالي (٧٧مليون دولار) في عام ١٩٩٨ ، كما انخفضت قيمة واردات الدول العربية من الالات الزراعية واجزاؤها ولوازمها من حوالي (١٤٦مليون دولار) عام ١٩٩٦ ، الى حوالي (٨٨,٥مليون دولار) عام ١٩٩٨ ، وتبلغ نسبة المكون المحلي العربي في تصنيع الجرار الزراعي العربي كأبرز ما ينتج من معدات زراعية حوالي ٣٨% في العراق ، وتقوم الهيأة العربية للتصنيع بتصنيع آلة زراعة البطاطس بالكامل ، اما في مصر فتعد اكبر قاعدة لصناعة معدات الزراعي بالوطن العربي ، فتصل نسبة التصنيع المحلي الى ١٠٠% في كل من مكابس القش والاعلاف والات الفرز والتدريج للفاكهة والخضر والمحاريث تحت التربة ، ومصانع الهيئة العربية للتصنيع قادرة على انتاج آلة زراعة الحبوب (قادر ١٩٠٠) وكذلك الرشاش الزراعي (قادر ٦٠٠) بالإضافة الى آلات زراعة وحصاد البطاطس ٢ خط ، والمعقم الزراعي (اجرو ستيم ٩٥٠) وآلة شفط الغلال ، ولذلك تعد الهيئة العربية للتصنيع قاعدة هامة للتعاون العربي الجاد ، حيث تمتلك من طاقات التقنية المتعددة والحديثة ذات المستوى العالي من الدقة والانضباط ما يجعلها في مصاف المصانع العالمية ، حيث حصلت على شهادة الايزو (٩٠٠١)[٢٩]

٣- التقانات الاروائية الحديثة :- امام شحة المياه وعجزها في بعض الدول العربية دعاها الى اعتماد الوسائل الحديثة في الري ، وان بعض من هذه الدول عرفت هذه الاساليب من ثمانينيات القرن الماضي مثل (العراق والاردن وليبيا ومصر وتونس والمملكة العربية السعودية) وقد حققت هذه الاستعمالات نجاحات واسعة في المجال التجريبي والانتاجي واهم طرق الري الحديثة التي استعملت في هذه الدول هي (الري بالرش والري بالتنقيط والري التحتي) ، وقد لبت بعض الصناعات المحلية في عدد من الاقطار العربية احتياجات اجزاء من المنظومات المستعملة خاصة تلك الاجزاء سريعة التلف بسبب الاحوال المناخية القاسية . وتعد منظومات الري بالرش مفضلة لزراعة المحاصيل الحقلية بينما تعد منظومات الري بالتنقيط والري التحتي هي المفضلة لزراعة الخضر والبساتين ، ولهذه الطرق الحديثة مشكلاتها ومعوقاتها في جوانب فنية وجوانب اخرى تتعلق بخصائص البيئة الجغرافية العربية ، وقد حددت الدراسات والبحوث الزراعية والهندسية سبل تجاوز هذه المشكلات[٣٠]

تنتشر تقانة الري بالرش في كثير من الاقطار العربية ذات المياه الشحيحة كالسعودية والامارات وسوريا واليمن، وتمارس في سقي محاصيل الحبوب ومحاصيل العلف والخضروات وخاصة الباذنجانيات والخيار والفلفل وغيرها ، اذ انتشرت هذه الطريقة في سوريا حيث استخدمها حوالي اكثر من ٢٥% من المزارعين باعتبارها اكثر كفاءة من الطرق التقليدية، إذ يستفاد النبات بمقدار ٩٠%من كمية المياه الواصل اليه خلال عملية الري كما طبقت هذه الطريقة في محافظة ادلب (سوريا) إذ تم ري مساحة قدرها (٢٦٠٩٠) هكتار استخدمت لري محاصيل الخضروات ، كما انتشرت هذه الطريقة في اليمن حيث اشار وزير الزراعة اليمني حول تطوير وسائل الري لتغطي مساحة قدرها (١٧٨٠) هكتار منها (٥٠٤) هكتار تم ريها بطريقة الرش (الرذاذ) معتمدين على مياه السدود .

اما منظومات الري بالتنقيط فهي من الطرق القديمة المستخدمة في عملية الري ولمناطق محددة في الزراعة، فقد استخدمها العرب القدماء في مصر والعراق، وقد تطورت في حالياً وأصبحت على واسعة الاستعمال لتطور العلم والحاجة اليها وخاصة في الجهات ذات المياه والمطر الشحيح وقد استخدمت في ري المحاصيل ذات الحاجة القليلة للمياه كمحاصيل الخضروات والفواكه، فهي تحتاج إلى مقننات مائية تتراوح بين (٢ . ١٥) لتر/ ساعة وتصل المياه المستخدمة إلى جذور النبات لتزداد نسبتها من الرطوبة لتتراوح بين (٨٠ – ١٠٠%) من رطوبة السعة الحقلية مما يجعل هذه الطريقة ذات كفاءة عالية في الري تصل إلى (٩٥%) ولذلك

انتشرت هذه التقانة لتغطي (٨٠%) من مساحة الوطن العربي الزراعية ، وانتشرت هذه الطريقة في كثير من الاقطار العربية ولإرواء مساحات زراعية واسعة ولأنواع كثيرة من المحاصيل، فقد اشارت احدى الدراسات في سوريا بان الحكومة السورية باشرت بتحويل مساحات زراعية تروى بالاساليب القديمة إلى مساحات تروى بطريقة التنقيط من خلال تمويل المزارعين قروضا زراعية بدون فوائد مالية وبشروط سهلة للاستثمار والهدف منها الحفاظ على كميات المياه للري والحد من هدرها، ففي منطقة ادلب تم تحويل مساحات زراعية قدرها (٥٢٠٠٠) هكتار اصبحت تروى بطريقة التنقيط منها (٩٢٣٣) هكتار مشاريع حكومية و(٤٢٧٦٧) هكتار تروى بالمياه الباطنية ، كما استخدمت السعودية هذه الطريقة في مجال واسع لري اشجار النخيل في محافظة الخرج، حيث شجعت الحكومة المزارعين على زراعة النخيل وقدمت لهم قروضا زراعية ومنح مالية بلغت (٢٠٠) ريال لزراعة النخلة الواحدة شرط ان يتم ريها بالتنقيط بهدف ترشيد استخدام المياه بالإضافة إلى اعطاء الفلاحين مبالغ مالية من خلال شراء الدولة انتاجهم من التمور بأسعار مرتفعة .

اما الري تحت السطحي فيعد اقل الطرق الإروائية الحديثة استخداما مقارنة بالطرق الاخرى لحاجتها الكثيرة في عملية الري امثال الطبقات الصخرية السفلى تكون صماء وغير نفاذة للمياه اضافى الى توافر ترب مزيجيه او رملية فوق الطبقات الصخرية بحيث تسمح للمياه بالنفاذية لعمق يصل إلى (٢) متر وتساعد هذه الترب على حركة المياه من الاسفل إلى الاعلى والى الجوانب عن طريق الخاصية الشعرية للمياه والتي تسبب نجاح حركة التوازن بين نظام الري والصرف[٣١] .

يتضح من خلال ماتم عرضة من امكانات في جانب التكنلوجيا المستخدمة بالجانب الزراعي واستخدام الطرق الحديثة في الفعاليات الزراعية ، للوطن العربي امكانية جيدة تمكنه من استخدام هذه التقانات العلمية في تنمية الانتاج الزراعي ، اذ ان العديد من اقطار الوطن العربي تقدمت بالفعل في هذا المجال وخطت خطوات كبيرة للنهوض بواقع الانتاج والانتاجية للمحاصيل الزراعية التي تسود في الوطن العربي .

المبحث الثالث

مشكلات التنمية الزراعية في الوطن العربي

على الرغم من ان الوطن العربي يمتلك العديد من الامكانيات للتنمية الزراعية ويمكن ان يحقق تقدما ملحوظا في هذا المجال اذا ما تم استثمار هذه الامكانات بالشكل الصحيح واولت الحكومات للقطاع الزراعية الاهمية الاولى بالنسبة لمشاريعها الحاضرة والمستقبلية ، فانه وبحكم انتماءه للعالم الثالث فإن ليس ببعيد عن المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي حيث تعد الدول العربية من أكثر مناطق العالم إعتماداً على الخارج في الحصول على الغذاء فهي أكثر من غيرها تأثراً بمشكلة الغذاء العالمية وأشدها تضرراً على الرغم من أن نسبة الذين يعملون في الزراعة في الأقطار العربية تتراوح ما بين ٥٣ % و ٨٤ % من مجموع القوى العاملة وهي لا شك نسبة في إنتاج الغذاء عالية جداً تفوق نظيراتها في معظم بلدان العالم الثالث وتشكو جميع البلدان العربية عجزاً ولكن بدرجات ونسب متفاوتة وذلك بسبب النمو السكاني المتسارع وغير المتناسب مع نمو الإنتاج الغذائي في الوطن العربي ، فضلا عن ان الوطن العربي يعاني التغير المناخي العالمي بسبب وقوعه بالعروض شبه المدارية الحرة الجافة ، بالاضافة الى مشكلة نقص رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الفعاليات في القطاع الزراعي ، وهذه المشكلات سنتناولها بالشكل الاتي :-

اولا :- مشكلة نقص الغذاء :- يواجه العالم العربي تحديات هائلة في ما يبذل من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية، وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة. فبالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتغيرات الحادة في المناخ

، هناك تحديات تتعلق بارتفاع النمو السكاني، وقلة الموارد الطبيعية، وبالأخص المياه ، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظرا لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها ، فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنوياً، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء[٣٢].

ان ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء التي اصابة العالم والأزمة المالية التي أعقبتها ادى إلى زيادة معدل الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٧ م نحو (٩٢٣) مليون شخص، وارتفع إلى نحو (٩٢٦) مليون شخص في عام ٢٠١٠ م، أي أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام ٢٠١٠ ، قد زاد بنحو (٨٦)مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٢ م، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى (٤٢٠) مليون بحلول عام ٢٠١٥ م، وخاصة في ظل إرتفاع أسعار الأغذية ، والأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة.

وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار. وتوضح بيانات جدول (١١) أن مؤشر الجوع يعتبر مرتفعا في بعض الدول العربية وهي: اليمن (٢٧,١)، جيبوتي (٢٣,٥)، السودان (٢٠,٩)، موريتانيا (١٣,١). وفي المغرب وسوريا يزيد المؤشر قليلا عن (٥) في حين يقل عن (٥) في باقي الدول[٣٣] .

تشير المعلومات المتوفرة لعام ٢٠١٤م إلى أن أوضاع نقص التغذية ومعدلات الفقر في عدد من الدول العربية أسوأ من الإحصاءات الواردة في الجدول المذكور، خصوصا بالنسبة للدول التي تعاني الحروب أو الفترات الانتقالية الصعبة ، ففي مصر، يقدر أن هناك نحو ٢١ مليون إنسان متأثرين بالفقر وسوء التغذية، أي نحو ٢٥,٢ % من إجمالي عدد السكان ، كما ترتفع النسب لأعلى من ذلك في اليمن، حيث تبلغ النسبة نحو ٤٤ %، مقارنة مع ٣٢ % عام٢٠٠٩ .

ويعد اليمن من أعلى المراتب بالنسبة لمستويات سوء التغذية في العالم بين الأطفال، والذين يقارب عددهم النصف من من تكون أعمارهم اقل من خمس سنوات، أي نحو المليونين من الأطفال ، كما يعاني نحو ٦ مليون إنسان في سوريا من الجوع ونقص الغذاء والتشرد ، كما هناك مستويات مقلقة من الذين لايحصلون على الغذاء في عدة دول عربية أخرى، فمثلاً تكون نسبتهم من مجموع عدد السكان في العراق ٢٦ % ، و ٢٥ % في موريتانيا و ٢٠ % في جيبوتي وتشير (منظمة الزراعة والأغذية) للأمم المتحدة إلى أن كلا من الجزائر وجيبوتي والأردن والمغرب هي من البلدان التي حققت بالفعل تخفيضا لنسبة الجياع إلى النصف منذ العام ١٩٩٠ لغاية العام الحالي[٣٤].

إن نقص الغذاء ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وانما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حسب تلك المخصصة لاقتناء المواد المفيدة لمواصلة النمو. و يتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، فارتفاع هذه الأسعار في اقتصاد يوجه فيه القسط الأوفر من ميزانية الأسرة للاستهلاك من الحاجات الغذائية –كما هو شأن جميع الدول العربية– له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو .

إن مشكلة النقص الغذائي فلها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما اصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتفعيل تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها في الجاني الاقتصادي والانمائي ، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الـ كفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية ، ومن هنا فإن حل المشكل الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من الموارد الاقتصادية والبشرية على المستوى الوطني والقومي.

جدول رقم (١١)

نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (١٩٩٠ – ٢٠١٠ م)

الدول	نسبه السكان ناقصي التغذية %		نسبه الاطفال دون سن الخامسة % ناقصي الوزن		نسبه الوفيات للاطفال دون سن الخامسة %		مؤشر الجوع (٠ – ١٠٠) نقطة	
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٤-٢٠٠٦	١٩٨٨-١٩٩٢	٢٠٠٣-٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠١٠
الجزائر	٤	٣	٨	٣	٦	٤	٦	<٥
البحرين	--	--	٦	٥	٢	١	--	--
جيبوتي	٦٠	٣١	٢٠	٣٠	١٢	١٠	٣١	٢٣
مصر	٣	٣	٩	٧	٩	٢	٧	<٥
العراق	--	--	١٠	٧	٥	٤	--	--
الاردن	٣	٣	٥	٤	٤	٢	<٥	<٥
لبنان	٣	٢	٥	٤	٤	١	<٥	<٥
ليبيا	١	٢	٤	٦	٤	٢	<٥	<٥
موريتانيا	١٠	٨	٤٣	١٩	١٣	١٢	٢٢	١٣
المغرب	٥	٤	٨	١٠	٩	٤	٧	٦
عمان	--	--	٢١	٨	٣	١	--	--
قطر	--	--	--	--	٢	١	--	--
السعودية	٢	١	١٢	٥	٤	٢	٦	<٥
الصومال	--	--	--	٣٣	٢٠	٢٠	--	--
السودان	٣١	٢٠	٣٦	٣٢	١٢	١١	٢٦	٢١
سوريا	٤	٤	١٤	١٠	٤	٢	٧	٥,٢
تونس	١	١	٩	٣	٥	٢	٥	<٥
اليمن	٣٠	٣٢	٤٨	٤٣	١٣	٧	٣٠	٢٧

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، ٢٠١٠ ، ص٣٤ .

. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في التطور التكنولوجي الزراعي ، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل ما بين الاقتصاد والزراعة بالوطن العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والتقليل من حالة التنافر والتضارب بل والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تؤثر على معظم السياسات لدى الدول العربية[٣٥].

ثانيا : مشكلة التصحر وتاثيرها على نقص الاراضي الزراعية :- تعد ظاهرة التصحر من اهم المشاكل البيئية التي تؤثر في حياة الملايين من الناس بمختلف انحاء العالم ولها اضرار على مسالة تحقيق الامن الغذائي وذلك لسرعة تحويل الاراضي المنتجة الى اراضي جرداء غير منتجة لا يمكن للانسان او الحيوان العيش فيها ، من أهم الاسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي في البلدان العربية هو تواجد معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة ، فالأرضي الصحراوية تمثل حوالي ٦٨ % من مساحة الوطن العربي ، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي ٢،٩ مليون كلم٢ أي ٢٠ % من المساحة الإجمالية. حسب الجهات، يعد المغرب العربي أكبر المناطق العربية تصحراً بحوالي النصف من مساحته الإجمالية مقابل ٢٩ % فيشبه الجزيرة العربية[٣٦] .

شهدت ظاهرة التصحر انتشارا واسعا في العالم العربي بسبب الإ فراط في استغلال الموارد الطبيعية، خصوصا المائية والأرضية (مراع وغابات وأراض زراعية) وذلك طوال حقب عديدة، ومما زاد في اتساع رقعة التصحر هشاشة النظم البيئية وسيادة المناخ الجاف وقلة المياه. لذلك بات تدهور الأراضي بسبب التصحر مشكلة متفاقمة خلال عقد التسعينات؛ حيث أغلب الأراضي إما تصحرت أو باتت معرضة للتصحر. إذن يجتاح التصحر الأرض في البلدان العربية بهذه المعدلات المتسارعة في الوقت الذي يتطلب رفع الإنتاج الزراعي والحيواني لتأمين جزء مهم من الأمن الغذائي على الأقل لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة.

يعاني جميع البلاد العربية من مشكلة الجفاف، ولاسيما من الحساسية المفرطة للتصحر. وتساهم الفترات الجافة التي تحدث من وقت لآخر، في إشاعة ظروف التصحر؛ إذ تؤدي إلى تناقص الغطاء النباتي ومن ثم تعرية وجرف التربة، وانخفاض المواد العضوية والمعدنية وبكلمة أخرى انخفاض الطاقة الحيوية للأرض بشكل حاد، خاصة عندما تكون هناك كثافة سكانية عالية واستخدام مفرط للأرض. ورغم استمرار التصحر، سواء في الفترات الجافة أو الرطبة، إلا أن أثره يكون أكثر خطورة في اثناء الجافة ، لعل الاراضي المتصحرة والأكثر عرضة للتدهور في الوطن العربي هي الاراضي التي تستغل بالرعي والتي تمتد على مساحات شاسعة، وقد أدى الرعي الجائر إلى اختفاء النباتات المفضلة للرعي والأقل مقاومة وحلت محلها النباتات الأقل استساغة والأكثر مقاومة للرعي. ومع استمرار الرعي المكثف واجبار الحيوانات على استغلال هذه النباتات المتدنية بيئيا، أصبحت أراضي المراعي شبه عارية وتدهورت نباتاتها وتربتها[٣٧].

تمتد الأرض العربية (حوالي ١٤ مليون كم٢) من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ، وقلب هذه الأرض مناطق صحار وأراض جافة (٦٤%) والمناطق الغير جافة في الأطراف الجنوبية للسودان والنطاقات الساحلية من المغرب العربي والمرتفعات الساحلية في بلاد الشام ومناطق الجبال العراقية. تاريخ الإنسان العربي – الحياة والمجتمع والثقافة – يبن العلاقات الحميمة بينه وبين الصحارى والأراضي الجافة ، والاساسات العلمية التي تعنى بدراسات الصحارى والأراضي الجافة. وأنشأت جامعة الدول العربية المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والقاحلة (دمشق) واستضافت حلب المركز الدولي لبحوث الزراعة في المناطق الجافة. وعندما استكملت الدول إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤول عن شؤون البيئة تضمنت أولويات خطة العمل العربية (١٩٩٢)

العناية بقضايا الأراضي الجافة والتصحر. وشكل المجلس لجنة خبراء من الاقطار العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية لوضع تفاصيل برنامج العمل في هذا المجال ، وفي ١٩٩٢ – ١٩٩٣ اكمل المركز العربي عقد حلقات لدراسة الأحزمة الخضراء ، أساليب ترشيد استخدام المياه وصيانة المراعي وتنمية موارد المياه الباطنية . وفيما بين ١٩٩٤ – ١٩٩٥ أكمل إعداد دراسات فنية واقتصادية عن:

(١) رفع إنتاجية مشروع الجزيرة في السودان وحمايته من زحف الرمال

(٢) إنشاء محمية رعوية في منطقة أبو فاس (الحسكة – سوريا)

(٣) إعادة تأهيل غرب الجهراء (الكويت)

(٤) إعادة تأهيل واحة سيو (مصر)

(٥) مكافحة التصحر في وادي درعه في السعودية.

وكذلك قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة في إطار تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية (أمانة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة)، بإعداد دراسة شاملة عن (حالة التصحر في الوطن العربي) استكملها في مارس/ آذار ١٩٩٦ . ويركز هذا الجزء على البيانات الواردة في هذه الدراسة الموسوعية ليعرض في ايجاز حالة الأراضي الجافة وقضايا تنمية مواردها وتوقي تصحرها في الأقطار العربية. ونورد الأقطار بذات الترتيب الألفبائي الذي جاء في الدراسة المشار إليها [٣٨].

تقدر المساحات المهددة بالتصحر في الوطن العربي بحوالي (٦٥١٩٢٨٠كم^{٢}) من مجموع مساحته الكلية البالغة حوالي (١٤ مليون كم^{٢}) أي ان النسبة المئوية المعرضة للتصحر من المساحة الكلية حوالي ٦,٤٦% ، ومن خلال جدول رقم (١٢) يتبين ان اقل مساحة معرضة للتصحر في الوطن العربي هي (٤٤٠٨ كم^{٢}) في فلسطين ، ان اكبر مساحة معرضة للتصحر في السعودية وهي (٢٢٠٠٠٠ كم^{٢})[٣٩] .

جدول رقم (١٢)

المساحات المهددة بالتصحر في الوطن العربي

الدولة	المساحة المهددة كم^{٢}	الدولة	المساحة المهددة كم^{٢}
المغرب	١٩٥٠٠٠	موريتانيا	٣٤٢٢٣
الجزائر	٢٣٠٠٠٠	العراق	٢٣٧٥٦٣
تونس	٥٩٠٠٠	الاردن	١٥٢٣٠
ليبيا	١٥٠٠٥٣١	السعودية	٢٢٠٠٠٠٠
مصر	٥٥٠٣٢٥	فلسطين	٤٤٠٨
السودان	٦٥٠٠٠٠	الصومال	٥٣٤٠٠٠

المصدر : حسوني جدوع عبد الله ، التصحر (تدهور النظام البيئي) ،ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٢٥-١٢٦ .

ثالثا : مشكلة التمويل (راس المال) :- على الرغم من تعدد مصادر التمويل والإقراض الزراعي ، منها المحلية أو نظيراتها الانمائية العربية والإقليمية والدولية ، إلا أن قضية مشكلة التمويل الزراعي مازالت تعد من أهم الامور التي تؤثر في التنمية

الزراعية على المستويات المختلفة. وبوجه عام تعد عناصر موارد التمويل وسياسات التوزيع القطاعي والجغرافي والزمني من أهم الجوانب الحاكمة التي لها دور في مخرجات ونتائج الاعمال التي تقوم بها هذه الدوائر في إحداث التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي الوطني و العالمي . وعلى الرغم من نجاحات الجهود الإيجابية للعديد من المؤسسات التمويلية ، إلاّ أن تجربة التمويل والإقراض الزراعي ما زالت تعاني من وجود من العقبات الخاصة و المشتركة ، ولعل من أهم المظاهر السلبية ما تعانيه كثير من مؤسسات الإقراض الزراعي الداخلية من ضعف في مواردها المالية وضعف وصول المزارعين والمستثمرين الزراعيين إلى مصادر الائتمان في كثير من الدول العربية الرئيسة، ويشير الوضع الحالي لبعض مؤسسات التمويل الزراعي الداخلية إلى وجود اختلالات في أداء تلك المؤسسات ، حيث يشهد تراجعا في التخصص الاقراضي للأنشطة الزراعية ، مما يساهم في إتساع الفجوة التمويلية لقطاع الزراعة ، وعلى الرغم من أهمية الإقراض متوسط و طويل الأجل في تمويل بناء وزيادة الطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية، إلا أن معظم البنوك وصناديق التمويل الوطنية قد ركزت على الإقراض قصير الأجل لانخفاض المخاطر المرتبطة به ، وزيادة العائد من تدوير رأس المال في المدى القصير . من ناحية أخرى مازالت بعض البنوك الزراعية المتخصصة تعمل في إطار سياسة إقراضية وهياكل مؤسسية لا تتفق مع دورها في مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية ، ولم تقم بتعديل قوانينها وأسلوب عملها وإعادة هيكلها بما يتفق مع تلك المتغيرات . هذا بالاضافة إلى استمرار مشاكل الضمانات كمعوق لوصول طالبي القروض ، وبخاصة صغار المزارعين ، لمصادر الائتمان الزراعي ، وعلى صعيد آخر ، افتقدت بعض المصارف العربية المتخصصة في الإقراض الزراعي إلى العمل وفقا للمنهج التكاملي الديناميكي في مجال الإقراض الزراعي – وهو الذي يتضمن تقديم حزمة من الخدمات المتكاملة ، والتي تساعد على رفع الأهلية الائتمانية للعميل وزيادة الكفاءة وضمان سداد القروض – حيث تقدم خدمات الإقراض مرتبطة باستعمال تقانات متطورة – ومساعدة العميل في تسويق منتجاته ، وبوجه عام يرجع القصور في التمويل ايضاً إلى العديد من العوامل لعل من أهمها ضآلة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الإقراض الرسمية في الدول الزراعية الرئيسية ، واحجام البنوك التجارية عن الإسهام الايجابي في التمويل الزراعي خوفاً من المخاطر التي قد يتعرض لها هذا النشاط ، واتجاه بعض المصارف الإقراضية الزراعية المتخصصة إلى توفير الائتمانات التجارية ، والاهتمام بالأنشطة المصرفية الأخرى بهدف زيادة الربح ،مثل تجارة مستلزمات ،الإنتاج وتمويل شراء السلع الاستهلاكية في الريف وتمويل أنشطة سريعة العائد دون التركيز على الدور التنموي وأولوياته، وعدم التركيز عند تمويل الأنشطة على الأولويات في مشروعات الأمن الغذائي ، ولهذا فإن كفاءة هذه المصارف التمويلية في أداء دور متخصص في التنمية الزراعية آخذة في الانخفاض .

ان تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية يتطلب استثمارات مالية كبيرة، ويعد ضخ المزيد من الاستثمارات وتحديد أولويات استغلالها ، وتحسين كفاءة توظيفها من أهم مجالات التنمية الزراعية العربية ، و تشير خريطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية، مما جعل هذا القطاع الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته المستثمرة في مشروعات التنمية الزراعية و توفير المستلزمات الزراعية ، هذا بالرغم مما لدى الدول العربية من امكانات متمثلة في امتلاكها العديد من الموارد (طبيعية – اقتصادية – بشرية)، بالإضافة إلى ما لديها من فوائض مالية ضخمة يمكن أن تستثمر في الزراعة، ولكنها تحتاج فقط إلى مزيد من التنسيق والتوجيه بما يعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث تعتبر الاستثمارات ضرورة ملحة للتوسع الرأسي والأفقي باعتبارهما مرتكزي التنمية الزراعية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المشاريع الزراعية العربية المشتركة لا تركز على المحاصيل الرئيسة التي تعاني المنطقة العربية من عجز كبير في ميزانها السلعي كالحبوب والسكريات والزيوت ، كذا الحال بالنسبة للاستثمار الاجنبي الذي ركز على السلع ذات العوائد السريعة أو التصنيع الزراعي المحدود، وتشير السياسة الاستثمارية في بعض الدول العربية إلى الميل للحضر دون الريف، وذلك على حساب الزراعة

والتنمية الريفية، كما تعكس ذلك الاستثمارات الحكومية، مما ترتب عليه ضعف التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي، وضعف البنيات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة، وغياب أو ضعف التخطيط الاستثماري الزراعي، والتقاعس عن فرص استغلال هذا القطاع للتنمية ، وغياب نظم التأمين الزراعي والخدمات المساندة الكفوءة . ولقد حظيت جوانب الاستثمار الزراعي العربي بمزيد من الاهتمام، حيث صدر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ م بيانا تضمن فقرة عن الاستثمار تنص على الآتي : « التوجيه بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية[٤٠]

الاستنتاجات

١- يمتلك الوطن العربي حجم سكاني كبير تكون فيه الفئة العاملة هي الاكبر لذا فهنالك امكانية كبيرة لاستثمارها في تنمية القطاع الزراعي .

٢- لا يتوزع السكان في الوطن العربي بشكل جيد بل ان هناك تباين بحسب الدول وايضا في الدولة الواحدة ما بين الريف والمدينة.

٣- تطور حجم سكان الحضر على حساب سكان الريف للمدة ما بين (١٩٧٠ – ٢٠١٦) اذ حقق نموا بنسبة بلغت (٦٨,٨%) في عام ٢٠١٦ بعد ان كانت (٤٤,٨%) في عام ١٩٧٠ .

٤- للوطن العربي امكانات زراعية كبيرة ،اذ يتمتع بمساحات زراعية واسعة فضلا عن وفرة الانتاج الزراعي اضافة الى امتلاكه ثروة حيوانية متنوعة كبيرة جدا جعلته يحقق اكتفاءاً ذاتيا في انواع عديدة منها في اغلب دول الوطن العربي .

٥- يمتلك الوطن العربي امكانات طبيعية وبشرية هائلة يمكن ان تحقق اكتفاءاً ذاتيا اذا ما تم استثمارها استثمارا علميا جيدا .

٦- يتعرض الوطن العربي للعديد من المشاكل اهمها نقص الغذاء الناتج عن سوء استغلال الامكانات المتوفرة فيه ، فضلا عن سوء توزيعها على الوطن العربية ، اضافة الى تعرض الاراضي الى التدهور والتناقص بسبب تدهور الاراضي والتغيرات المناخية وسوء الادارة ونقص الاموال اللازمة لانجاز المشاريع .

المقترحات

١- ضرورة الدفع نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في ظل الامكانات التي يتمتع بها القسم الاعظم من الدول العربية .

٢- العمل الجاد لدعم القطاع الزراعي العربي بالاموال اللازمة والتي تعمل على تحقيق التنمية الزراعية المنشودة .

٣- تكثيف جهود الحكومات العربية في استعمال التكنلوجيا في الجانب الزراعي والسعي الجاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي لصناعة المستلزمات الزراعية وتوسيع العمل بها لتحقيق اعلى انتاج وانتاجية ممكنة .

٤- انشاء مختبرات للتقانات الاحيائية ، وايجاد انواع من البذور المهجنة لتلائم الظروف القاسية في الوطن العربي .

٥- حث الفلاح وتوعيته على استخدام تقانات الري الحديثة ، اضافة الى توعيته بكيفية استعمال الاسمدة والمبيدات وكمياتها واوقاتها لتقليل الاثار الجانبية لها .

٦- العمل بنظام التخصص الزراعي والاقليمي والذي يحقق تخصصا في زراعة نوع معين من المحاصيل لكل اقليم ، ما يعطي امكانية افضل في تحقيق اعلى انتاج وانتاجية في ضوء ملائمة المتطلبات الزراعية للمحصول المزروع في تلك المنطقة .

References

1-Abdul Ali Al-Khaffaf, The Arab World (its land - its residents - its resources), 2nd edition, Dar .Al-Fikr, 2007, p. 26

Muhammad Azhar Al-Sammak and Hashem Khudair Al-Janabi, Geography of the Arab World, ٢.1986, p. 11

٣-.Abbas Fadel Al-Saadi, Population Geography, Part One, Baghdad, 1997, p. 5 -٣

4-Donato Romano, Environmental Economics and Sustainable Development, National Center for .Agricultural Policy, Syria, 2006, p. 62

5-Subhi Al-Qasim, Arab Food Security, Present and Future, Amman, Abdul Hameed Shofan .Foundation, 1993, p. 27

6-Saleh Ahmad Al-Ali, Iraq Urban Landmarks (A Study of Geographical and Population Landmarks), 1st edition, Dar Al-Thaqaf Al-Thaqafiya, Baghdad, 1989, p. 79

7-Mansour Mutni Al-Rawi, Population of the Arab World (An Analytical Study of Demographic .Problems), Part One, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2002, p. 183

8-Mansour Matni Al-Rawi, Population of the Arab World (Distribution, Migration and -٨ .Urbanization, An Analytical Study), Part One, First Edition, 2009, p. 52

9-Abd al-Abbas Fadikh al-Ghuriri, Saadia Akoul al-Salhi and Sidi Ould Dah, Geography of the Arab World (A Study of Constraints to its Regional Integration), First Edition, Dar Safa for .Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1999, p. 200

10-Abbas Fadel Al-Saadi, Population Geography, Part One, Dar Al-Kutub Printing and Publishing .Directorate, Baghdad, 2002, p. 193

١١.Abdul Ali Al-Khaffaf, previous source, pp. 199-204

12-Okel Hamida Belmir Belhassen, The Impact of Population Growth on Economic Development .in the Arab World (Case Study of Algeria), Master Thesis, 2005, pp. 55-56

13-Abbas Fadel Al-Saadi, Population Geography, Part Two, Dar Al-Kutub Printing and Publishing Directorate, Baghdad, 2002, p. 763

14-Abdul Ali Salman Abdullah Al-Maliki, Population Growth and Social Construction, (An Analytical Theoretical Study of Population Problems in the Arab World) Al-Qadisiyah Journal for .Humanities, Volume 11: No. 4 in 2008, p. 318

15-Sabri Fares Al-Hiti and Hassan Abu Samour, Geography of the Arab World, First Edition, Safaa House for Publishing and Distribution, Amman, 1999, p. 165

16-Mohamed Amin Lazar, Development in the Agricultural Sector and Food Security, Arab Planning Institute in Kuwait, Development Bridge, a periodic series dealing with development .issues in Arab countries, No. (121), 2015, p. 2

17-Fahmy Bishay, "The Growth of Sustainable Agricultural Development in Iraq," Food and .Agriculture Organization, Rome, 2003, p. 57

18-Abdul-Saheb Al-Alwan, The Agricultural Development Crisis and the Food Security Crisis, Center for Arab Unity Studies, The Arab Future Magazine, Issue (117), Beirut, Lebanon, 1988, p. .67

19-Muhammad Dalf Ahmad Al-Dulaimi and Fawaz Ahmad Al-Mousa, Geography of Development (Concepts - Theories - Application), first edition, Dar Al-Furqan Languages for .Publishing, Printing and Distribution, Aleppo, Syria, 2009, pp. 137-138

20-Hosam El-Din Gad El-Rab, Geography of the Arab World, Faculty of Arts, Assiut University, 2005, pp. 82-85

٢١.Sabri Fares Al-Hiti and Hassan Abu Sammour, previous source, pp. 98-103

22-Muhammad Azhar Al-Sammak, Geography of the Arab World (Regional Study), First Edition, .Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing, Mosul, 2008, p. 73

23-The speech of Sakar Al-Ani and Ibrahim Abdul-Jabbar Al-Mashhadani, Geography of the Arab World, Second Edition, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad, 1999, p. 134

24-.Muhammad Azhar al-Sammak, Geography of the Arab World, previous source, pp. 76-77

25-Mohamed El-Sayed Abdel-Salam, Modern Technology and Agricultural Development in the .Arab World, The World of Knowledge, 1990, p. 55

26-Arab Organization for Agricultural Development, Survey Study of Biotechnology Applications .in Arab Agricultural Production, Khartoum, 2010, p. 13

27-Salah Al-Wazzan, Arab Agricultural Development (Reality and Possible), Center for Arab .Unity Studies, First Edition, Beirut, 1998, pp. 303-304

28-Arab Organization for Agricultural Development, Annual Agricultural Development Report in .the Arab World, Khartoum, 2007, p. 59

29-Ibrahim Salman and Manasseh Munir Mujahid, Prospects for Arab Economic Integration in Manufacturing Machinery and Equipment for Automated Agricultural Systems, The Egyptian .Journal of Agricultural Economics, Volume XIII, Number Two, 2003, pp. 567-568

٣٠-.Abdul Ali Al-Khaffaf, previous source, p. 316

31-Kazem Abadi Hammadi Jasim, The Best Use of Water Resources in Arab Agricultural Production, Journal of the College of Basic Education, University of Babylon, No. (12), 2012, pp. .102-103

32-General Union of the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of the Arab Countries, towards a new approach to achieving food security, October 2014, p. 3

33-Arab Organization for Agricultural Development, League of Arab States, Arab Food Security .Conditions, 2011, pp. 33-34

General Union of the Arab Chamber of Commerce, Industry and Agriculture, previous source, p. 34-5

Republic of Yemen, National Information Center, Information material on food security, 2005, pp. 35-8-9

36-Arab Institute for Planning in Kuwait, Development in the Agricultural Sector and Arab Food .Security, No. (121), Year (13), 2015, p. 12

37-Hashem Nehmeh Fayyad, desertification impedes development in the Arab world, Ghaida .House for Publishing and Distribution, Amman, 2017, p. 22

38-Muhammad Abd al-Fattah al-Qassas, Desertification (Land Degradation in the Dry Areas), The .World of Knowledge, 1999, pp. 96-97

39-Hassouni Jadou 'Abd Allah, Desertification (Degradation of the Ecological System), first .edition, Dar Degla Publishers and Distributors, Amman, 2010, pp. 125-126

40-Arab Organization for Agricultural Development, Arab Mechanism for Financing Agricultural Development and Arab Food Security, 2012, pp. 11-12